كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية
- - - - - -

"العُدُولُ عَن الرَّأيِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ"

إعداد

د/ أحمد علي سعدالله علي شافعي

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة جازان، المملكة العربية السعودية.

(العدد الأربعون)
(الإصدار الأول ـ الجزء الثالث)
(١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م)

العُدُولُ عَن الرَّأْيِ النَّحْوِيِّ عِنْدَ الأَخْفَشِ الأَوْسَطِ

أحمد علي سعدالله علي شافعي

قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان ، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: asaadallah@jazanu.edu.sa

الملخص :

هذا البحث درس وصفي تاريخي، يهتم بإبراز جانب من جوانب الأخفش الأوسط العلمية، ينم عن مراحل ترقٍّ مرت بها عقليته، ويذكر البحث مسائل تثبت أن عدولًا عن الرأي قد حدث، خلفته تراكمية معرفية حصلها الأخفش، فوفرت له معطيات لم تكن عنده حين كان يقضي برأيه الأول المعدول عنه، فدفعت إلى مخالفته نفسه، ودحض علله الأولى، تاركا وراءه أوثق دليل على أنه لم يبنِ آراءه على تحيز إلى فئة، أو شنآن أخرى. والبحث يحاول أن ينفذ من التحليل إلى الاستقراء، محاولا – بعد جمع الآراء المتسمة بالعدول – بيان سبب هذا العدول، والفترة التي يمكن أن يعزى إليها الرأي المعدول عنه والرأي المعدول إليه، وبيان صحة نسبة الرأيين للأخفش من عدمها. وقد تكون من أربعة محاور، تسبقها مقدمة، فيها تساؤلات الدراسة، وذكر الدراسات السابقة، وتمهيد فيه حديث عن أهم الأطوار العلمية التي مر بها الأخفش الأوسط، وتقفوها خاتمة فيها أهم النتائج، وثبت للمصادر والمراجع، ومحاور البحث هي: الأول: فيما أجاز فيه الرأي المعدول عنه والمعدول إليه. الثاني: في العدول الذي نجم عنه رفض الرأي المعدول عنه. الثالث: في عدول نسب إليه خطأ في كتب التراث النحوي. الكلمات المفتاحية:

الأخفش – العدول – الخلاف النحوي. الرابع: فيما يحتمل كونه عدولا، أو كونه خطأ في نسبة أحد الرأيين إليه.

الكلمات الافتتاحية : الأخفش، العدول، الخلاف النحوي، التعليلات النحوية، الحجاج النحوية.

"Changing the grammatical opinions of Al - Akhfash"

Ahmed Ali Saadallah Ali Shafei

Department of Arabic Language and Literature , College of Arts and Humanities, Jazan University , Kingdom of Saudi Arabia.

Email: asaadallah@jazanu.edu.sa

Abstract:

This research is a historical descriptive lesson, concerned with highlighting the scientific aspect of the Al – Akhfash, indicating the stages of progress that his mentality went through, and the research mentions issues that prove that a change of opinion has occurred. The first, who was withdrawn from him, prompted him to disagree with himself, and refute his first causes, leaving behind the closest evidence that he did not say his opinions because of the love of a team, or the hatred of a team.

The research tries to move from analysis to extrapolation, trying – after collecting opinions marked by Modification – to explain the reason for this reversal, the period to which the changed opinion and the modified opinion can be attributed, and the validity of the ratio of the two opinions to Al – Akhfash or not.

This research consist of four axes, preceded by an introduction, in which the questions of the study, mention of previous studies, and a preface in it a conversation about the most important scientific phases that the Al – Akhfash went through, and a conclusion about the most important results, and proven sources and references, and the research axes are:

The first: With regard to which the opinion of the changed and the modified opinion was permitted.

The second: In the withdrawal that resulted in the rejection of the modified opinion.

The third: In Adoul, an error was attributed to him in the books of grammatical heritage.

Fourth: In mentioning which may be a change of opinion, or a mistake in attributing one of the two opinions to it.

Key words:

Al – Akhfash – Al – Adoul – Grammatical disagreement. Grammatical explanations, grammatical arguments.

المقدمة

كان سعيد بن مسعدة؛ المعروف بالأخفش الأوسط، حلقة التقاء بين مدرستي النحو الكبيرتين، فقد تتلمذ على يد البصريين، ثم عاش بالكوفة رَدَحًا من الزمن بين علمائها، فجمع حجج الفريقين في مسائل الخلاف، واطلع على شواهد كلٍّ، حتى صار نسيجا فريدا من النحويين، ليس سَلَمًا للبصرة وحدها ولا للكوفة وحدها، ولا عجب أن يألف الباحثون في كتب الخلاف عبارة: " قال الكوفيون والأخفش، أو: ووافقهم الأخفش، وعبارة:" هذا رأي البصريين ماعدا الأخفش، أو: وخالفهم الأخفش"، فالأخفش نسيج وحده، أو هو – على الأحرى – نتاج هجين، تخلَّق من اجتماع عِلْم المدرستين الكبيرتين، اجتماعا متمكِّنًا بحكم طول الفترة التي عاشها بين علماء كل مدرسة منهما.

ولقد لاحظت بعض الدراسات هذا – ومنها المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف رحمه الله – فذهبت فيما ذهبت إلى أن الأخفش هو من خالف أستاذه سيبويه من تلقاء نفسه، وأنه حمل الكوفيين على هذه المخالفة، فخالفوا –كما خالف – ثم مضوا يتسعون، إلى أن تكونت مدرستهم؛ فهو بذلك أستاذ الكوفيين الحقيقي؛ فالكسائي والفراء تتلمذا له، وهما تابعاه في آرائه التي حاول بها نقض آراء سيبويه والخليل، هكذا رأى أصحاب هذه الدراسات الأخفشَ والكوفيين.

وتلك نتيجة توحي ضمنًا أن مخالفة الأخفش كانت متعمدة، مدفوعة بحب الرئاسة والظهور، وأن علماء الكوفة لم يتعدوا حد التبعية الفكرية له، فَهُم يسيرون لَدُنْ حَيْثُ أَلْقَى الأخفش رأيه، ويتلقفون بنات أفكاره مرددين، إذ لم يكن لهم قبله توجُّهٌ نحو مخالفة البصريين!

فهل كان الأخفش يصطنع المخالفة دون مرجعية فكرية، أو حجة بالغة تدحض ما يناقضها؟! وهل كان الكوفيون بأئمتهم مجرد تابعين لرأيه العميد، يسيرون حيث سار، ويعللون بما يعلل؟! وهل لم يكن للكوفيين وجود منهجي قبله حقا؟! أم كان الأخفش هو الذي تأثر بالكوفيين؛ فخالف بعض ما درج عليه من الدرس البصري، وعدل عنه، وغير حججه، وعلله لما تبين له من أدلة تدحض ما كان يبني عليه قبلًا، أو تضعفه، أو تستحضر من النتائج ما هو أشد منه حجة، وأقوم قيلًا؟!

الدراسات السابقة:

وإن راصدا لنتاج الأخفش الفكري النحوي المتناثر ليلحظ أن هناك ما يرد القول بتبعيته العمياء، أو بحبه لظهور أو رئاسة ساقه إلى أن يخالف عن هوى منه وعن غير قناعة علمية، ولا حجة قوية، وإن الباحث ليجد من الدراسات المحدثة والأقوال القديمة ما يؤكد حدوث تأثير وتأثر عاقلين راسخين بين الأخفش والكوفيين، لا توجههما الأهواء، ولا يحكمهما انتصار لبقعة أو مكان، أو انتماء لفريق.

وفي رسائل الدراسات العليا بعض ما جعل همه استقراء التأثير والتأثر بين الجانبين، فصرح بذلك في عنوان دراسته، مثل "أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ومنها دراسات نهجت نحو الجمع والتحليل، محاولة جمع ما يعزى إلى الأخفش من آراء تناثرت بين ثنايا المؤلفات النحوية، بعد أن ضنت الأيام بكثير من كتبه، فمنها " ما بقي من نصوص كتاب الأوسط للأخفش" جمع ودراسة، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بجرجا، جامعة الأزهر عام ٢٠١٨م، و" آراء الأخفش الأوسط النحوية والصرفية عند شراح ألفية ابن مالك في القرن الثامن، دراسة وصفية تحليلية"

رسالة ماجستير، بالجامعة الإسلامية، بغزة، و" آراء الأخفش النحوية والصرفية من خلال كتابه معاني القرآن، رسالة ماجستير بجامعة أم درمان الإسلامية و " الدرس النحوي عند الأخفش في كتابه معاني القرآن" دراسة في جامعة مؤتة.

ولقد اطلعت على ما تيسر لي من هذه الدراسات فألفيتها قد أغفلت جانبا مهما يؤكده التراث العلمي المنسوب للأخفش، وهو جانب العدول عن الرأي الذي ينم عن مراحل ترقٍّ مرت بها عقلية الأخفش، تمخضت عنها إجازته بعض ما لم يكن يجيزه، أو منعه ما لم يكن من قبل يمنعه، إنه عدول خلفته تراكمية معرفية حصلها الأخفش، فوفرت له معطيات لم تكن عنده حين كان يقضي برأيه الأول المعدول عنه، فدفعت إلى مخالفته نفسه، ودحض علله الأولى، تاركا وراءه أوثق دليل على أنه لم يبنِ آراءه على تحيز إلى فئة، أو شنآن أخرى.

وهذا البحث درس وصفي تاريخي، ينفذ من التحليل إلى الاستقراء، محاولا – بعد جمع الآراء المتسمة بالعدول – بيان سبب هذا العدول، والفترة التي يمكن أن يعزى إليها الرأي المعدول عنه والرأي المعدول إليه، وبيان صحة نسبة الرأيين للأخفش من عدمها.

وقد تكوَّن من أربعة محاور شكلتها المادة العلمية المجموعة؛ إذ أمكن نسج متفقات المسائل تحت كل محور منها، تسبقها مقدمة فيها حديث عن إشكالية الدراسة، وهدفها، والدراسات السابقة، وتمهيد فيه نبذة عن الأخفش، وأهم الأطوار العلمية التي مر بها، وتقفوها خاتمة فيها أهم النتائج، ثم ثبت للمصادر والمراجع.

ومحاور الدراسة هي:

المحور الأول: في العدول الذي أجاز فيه الرأيين (المعدول عنه والمعدول إليه).

المحور الثاني: في العدول الذي نجم عنه رفض الرأي المعدول عنه.

المحور الثالث: في عدول نُسِبَ إليه خطأ في كتب التراث النحوي.

المحور الرابع: فيما يحتمل كونه عدولا، أو كونه خطأ في نسبة أحد الرأيين إليه.

هذا، والله من وراء القصد، وهو حسبي، وكفى به وكيلًا.

التمهيد

أبو الحسن سعيد بن مسعدة، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين في النحو، وقد ذكر كثير من أهل التراجم أخباره، وليس يعنينا هنا نقل ما ذكروا، وإنما نعنى بذكر بعض الأمور التي سينبني عليها أشياء في هذا الدرس الذي نحن بصدده، وهو العدول عن الرأي النحوي عنده، واستقراء المؤثرات الفكرية والعلمية التي كونت شخصيته العلمية.

نذكر – أول ما نذكر هنا– أنه سكن البصرة في حقبة من الزمان اشتهرت فيها بحراك علمي لغوي كبير، وشهدت مدرسة كبيرة في النحو، هي الأولى إذا ما عَدَّ العادون مدارس النحو، ومناهجه.

لقد ذكر من ترجموا له أنه لم يأخذ عن الخليل بن أحمد شيئا، وهو أمر فيه نظر، يبعده أنه عاش بالبصرة، وطلب النحو، وكان العلماء يفدون إلى الخليل من الكوفة وغيرها، فكيف يكون في البصرة، ويهتم بالنحو، ثم هو لم يرَ الخليل، ولم يره الخليل؟ وكيف يكون قد لازم سيبويه هذه الملازمة الطويلة، ثم هو لم يلتفت إلى مصدر علم سيبويه، ومن عنه سيبويه نقل؟! ثم إنهم يذكرون أنه صاحب المتدارك، ذلك البحر الذي ينسبه أهل العروض إليه، ويذهبون إلى أنه استدركه على الخليل، وهو أمر يدل على تمكنه من العروض –علم الخليل – وإحاطته بما صنفه الخليل فيه، وهذا أمر يصعب معه التسليم بأنه لم يرَ الخليل، ولم يأخذ عنه.

ويذكر من ترجموا له أنه كان معتزلي المذهب، وهذا الاتجاه يشي – بعيدا عن الخلفية العقدية – إلى أن فكره هذا سينجم عنه إعمال للعقل في مسائل اللغة، لا يتوقف به عند مسلمات الأقدمين، أو ثوابت اللغويين؛ إذا أداه عقله إلى ما يخالفها، أو أوصلته مقاييسه إلى ما يضادها.

وقد أقام الأخفش مدة ببغداد، وكانت مدة تصنيف وتأليف – على ما يذكره المؤرخون – وهي الفترة التي أعقبت موت سيبويه، فقد ذكر ياقوت الحموي وغيره أن سيبويه لما ناظر الكسائي – يعني في المسألة الزنبورية المعروفة – عرَّف الأخفش خبره، ثم ودعه، ورحل إلى الأهواز، يقول الأخفش:" وردت بغداد، فوافيت مسجد الكسائي(١)، فصليت خلفه الغداة، فلما انفتل من صلاته، وقعد في محرابه، وبين يديه الفراء والأحمر وابن سعدان، سلمت، وسألته عن مائة مسألة، فأجاب بجوابات، خطأته في جميعها"(٢).

وفي هذا دليل واضح على جرأته على المخالفة، وقدرته على المحاجة العلمية، فالإقدام على الحِجاج مع رجل مثل الكسائي ليس هيِّنًا، وقد عُرِف أن الكسائي حاجَّ يونس بن حبيب حين كان رأس حلقة البصرة فسلَّم له يونس، وحاج سيبويه بعده فحُكم للكسائي، وقُضِي بغلبته.

والأخفش هو الناقل الرئيس لكتاب سيبويه، وطريقه الموصلة له إلى البصريين والكوفيين من بعده، فقد روي أنه قرأه على الكسائي سرًّا، وأنه كان يقول:

(١) – مسجد الكسائي كان ببغداد – كما هو موضح في النص – ولذا فبعض القدامى حين يذكر الكوفيين، يسميهم البغداديين، قال ابن قتيبة: " و" رَثَأْت فلاناً " إذا قلت فيه مرثيةً، هذا قول البصريين؛ الأخفش وغيره، وأما الفراء وغيره من البغداديين فيجعلونه من غلطهم" ينظر: أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب – ابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ – المحقق: محمد الدالي – مؤسسة الرسالة: ٣٦٥

(٢) – معجم الأدباء – ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) – المحقق: إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م: ٣/ ١٣٧٤

ما وضع سيبويه في كتابه شيئا إلا وعرضه علي، وكان يرى أنه أعلم به مني، وأنا اليوم أعلم به منه[١].

وإن الأخفش بهذا يكون قد مر بمراحل علمية في درسه النحوي، تدرج فيها، وقد كان يعي هذا، ويصرح به، فقد كان في مرحلة من مراحله مستقبلا لما عند سيبويه فقط، حين كان سيبويه أعلم منه – على حد تعبيره – ثم إنه حين وصل إلى المرحلة الثانية، فكان أعلم من سيبويه خالفه، ولا عجب أن يخالفه، ويرد آراءه التي نقلها عنه، بعدما توفر لديه من الأدلة والشواهد ما لم يكن لديه حين كان سيبويه حيًّا، وهذا أمر يؤكد أن معظم آراء الأخفش التي خالف فيها سيبويه جاءت في المرحلة الثانية، التي كانت بعد موت سيبويه، ولذا فلا عجب أن نجد الكتاب خاليا من خلافهما.

وقد اشتهر عنه أنه كان حاذقا في الجدل، حتى قال عنه المبرد: إنه "أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجدل"[٢]

أدَّب الأخفش أبناء الكسائي، ولازم الكوفيين، وشهدوا له بفضل علم، وطلب منه الكسائي أن يؤلف كتابا في معاني القرآن، فألفه، وقال عن الكسائي:" فجعله إماما له، وعمل عليه كتابا في المعاني، وعمل الفراء كتابه في المعاني عليهما"[٣]،

(١) – ينظر معجم الأدباء: ٣/ ١٣٧٤

(٢) – ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – لبنان / صيدا: ١ /٥٩٠، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول – حاجي خليفة (المتوفى ١٠٦٧ هـ) – المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط – مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا – ٢٠١٠ م:٢ /١٣٣

(٣) – معجم الأدباء: ٣/ ١٣٧٥

فكتاب معاني القرآن للأخفش يسبق سَمِيَّه الذي ألفه الكسائي، وهما يسبقان كتاب الفراء.

ولقد ذكر بعض أهل الأخبار أن مصنفاته بلغت بضعة عشر مصنفا[1]، ومما ذكر منها " كتاب الأربعة، وكتاب الاشتقاق، وكتاب الأصوات، وكتاب الأوسط في النحو. وكتاب تفسير معاني القرآن، وكتاب صفات الغنم وألوانها وعلاجها وأسبابها، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وكتاب المسائل الكبير، وكتاب المسائل الصغير، وكتاب معاني الشعر، وكتاب المقاييس، وكتاب الملوك، وكتاب وقف التمام، ووضع الأخفش كتبا في النحو، ومات قبل إتمامها "[2].

ولا شك أن المراحل العلمية والفكرية التي مر بها –من معايشته لسيبويه والبصريين، ثم اطلاعه على المعتزلة وآرائهم، ثم معايشته للكسائي والكوفيين – كان لها أثر بالغ في تغيُّر بعض القناعات العلمية لديه هو نفسه، جعله يغير رأيه تجاه بعض المسائل العلمية، ويفند أدلته الأولى، إذ توفر له من المعطيات العلمية ما لم يكن لديه حين كان يقضي برأيه الأول، وسوف يتبين ذلك من خلال محاور البحث الأربعة.

(١) – شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ) – حققه: محمود الأرناؤوط – خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط – دار ابن كثير، دمشق – بيروت – الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م:٣ /٧٣

(٢) – معجم الأدباء: ٣/ ١٣٧٦

المحور الأول: في العدول الذي أجاز فيه الرأيين (المعدول عنه والمعدول إليه)

المسألة الأولى: (ما) التعجبية عند الأخفش بين التنكير والتعريف:

(ما) في صيغة التعجب القياسية (ما أفعل) أمر مستدعٍ للنظر؛ ذلك أن (ما) قد أتت في موضع ليس من مواضع الحروف، إذ لا تفيد ما يفيده الحرف – من نفي لما بعده، أو شبهه – كما أن التركيب (ما أفعل) من التركيبات النحوية التي لا تُسْلِم دلالتها من الوهلة الأولى، وإنما تحتاج بعض استقراء للقرائن المحيطة، من حال، ومقال، ومقام، وانتباه إلى العلامة الإعرابية؛ ليقف المخاطب أو السامع على أن قصد المتكلم من هذه الصيغة التعجب.

ولا عجب من أن نرى النحاة يعتمدون على فلسفة في التصوير النحوي والتركيبي لهذه الصيغة؛ تُشْعِر بما فيها من قصد التعجب؛ تلك الفلسفة التي دعتهم إلى محاولة تبسيط وجهة نظرهم بأمثلة مفتعلة متكلفة (لم يتكلم بها عربي)؛ جعلوها مساوية للتركيب التعجبي، ممثلين تمثيلًا يُشْفَع بإقرارهم بالاختلاف بين التركيبين، قال سيبويه:" زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ اللهِ، ودَخَلَه معنى التعجُّب، وهذا تمثيلٌ، ولم يُتَكلَّم به"(١)

ورغم إقرار الخليل وسيبويه بعده أن (ما أفعل) مكونة من اسم هو (ما) وفعل وهو (أفعل)، فهم يعرفون لهذا التركيب خصوصية تجعل دلالته متولدة بالعُرْف اللغوي، فليس حاله كحال كل اسم مع فعل، ولذا "لا يجوز أن تُقَدِّمَ (عبدَ الله)،

---

(١) – كتاب سيبويه؛ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ) – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م: ١/ ٧٢

وتؤخِّرَ (ما)، ولا تزيلَ شيئًا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا"[١]

وقد ألزموا الأفعال التعجبية نمطًا واحدًا في البناء، قال سيبويه: "وبناؤه أبدا من فَعَلَ، وَفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ؛ هذا لأنهم لم يريدوا أن يتَصرَّف، فجعلوا له مثالاً واحدا يَجري عليه"[٢]

والنحويون في تصورهم لهذا التركيب من الناحية النحوية قد نصوا على أن (ما) اسم، وقد جاء لفظهم في شرح المعاني المستفادة من هذا الاسم يشي باختلاف سيتبع الاتفاق حول الاسمية؛ يكون موضوعه الحكم بتنكير هذا الاسم أو تعريفه.

ولقد قدروا معناها بقولهم: (شيء)، فجعلوا التقدير نكرة؛ لما أرادوا تحقيق معنى التعظيم، الذي استحق التعجب منه، هذا ما يتضح من كتاب سيبويه، ومما نقله سيبويه عن الخليل في الكتاب.

ولقد وجد النحاة أن حكمهم باسمية (ما) في هذا التعبير حكم ذو طبيعة خاصة؛ إذ إن (ما) الاسمية في التراكيب العربية لها طبيعة تختلف عن طبيعتها هنا، فهي إما شرطية، أو استفهامية، أو (موصولة) أو بلفظ بعضهم (ناقصة) مفتقرة إلى الصلة، التي هي من تمامها، وهي جزء دلالتها، لكن الأمر هنا مختلف– على تقدير سيبويه والخليل – إذ هي عندهما اسم، ثم هي ليست شرطية ولا استفهامية ولا موصولة!

(١) – نفسه: ١/ ٧٢

(٢) – نفسه: ١ / ٧٣

ولم يكن البصريون ليغفلوا ذلك، أو يهملوه؛ فسيبويه –مثلا – قد حاول البحث عن النظائر التي تكون فيها (ما) – في غير الاستفهام والشرط – اسما غير موصول بجملة صلة، وهو حين ذكر هذه النظائر أَوَّلَهَا كُلَّها على معنى المعرفة؛ فحدث شيء من المخالفة الضمنية غير المقصودة بين كلامه وبين ما نقله عن الخليل من أن معناها (شيء) على التنكير بغير وصف.

قال سيبويه – محاولا إيجاد نظائر لـِ(مَا) الاسمية غير الموصولة – :" ونظير جعلِهم (ما) وحدها اسمًا قولُ العرب: إنِّي مِمّا أنْ أصنعَ؛ أي: من الأمر أن أصنعَ، فجعل (ما) وحدهَا اسمًا، ومثلُ ذلك: غَسَلْتُه غَسْلاً نِعِمَّا، أي: نِعْمَ الغسلُ"(١).

فسيبويه حين ذكر نظائر لِمَا الاسمية غير الموصولة فسَّرَها بمعارف (الأمر – الغسل)، وكأنه نسي أنه حمل (ما) في التعجب على معنى النكرة (شيء).

وأرجح أن يكون هذا النهج الذي سطره صاحب الكتاب قد كان الدافع للأخفش إلى إعادة النظر في هذه المسألة، وتلك التقديرات، تلك الإعادة التي جعلته يقول: إن (ما) في التعجب موصولة، فيعدل عن رأي سيبويه والخليل؛ فبعدها (أفعل) وهو عند الجمهور (فِعْلٌ) له فاعل ومفعول، فهذه عنده جملة الصلة، ولا إشكال من الرابط، ما دام الفاعل ضميرا مستترا عائدا على (ما).

الإشكال الذي يمكن أن يقابَل به الأخفش هو أنه قدر(ما) مبتدأ، وسوف يكون عليه ذكر الخبر– بعدما جعل الجملة بعد (ما) صلة لموصول – فجعل الخبر محذوفا ليخرج من هذا الإشكال، وحذفُ الخبر معروف في اللغة، وليس بمستغرب.

(١) – كتاب سيبويه: ١/ ٧٣

ولقد ذكر السيرافي في شرحه على الكتاب ما يؤكد أن حِجاجًا قد دار بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة، وشرح السيرافي كلام سيبويه المذكور في هذه المسألة على أن فيه ردًّا مباشرا على ما ذهب إليه الأخفش، قال:" وأنكر سيبويه هذا – أي كونها موصولة – وذكر أن "ما" غير موصولة، فقال الأخفش: إنما تكون " ما " غير موصولة في الاستفهام والمجازاة[١]...وإذا كانت في الخبر فهي بمعنى " الذي " موصولة...فقال سيبويه: العلة التي من أجلها كانت " ما " في الاستفهام والمجازاة غير موصولة، هي بعينها موجودة في التعجب؛ وذلك أن المستفهم إنما يستفهم عما لا يعرف، فلو وصل " ما " لأوضح، واستغنى عن الاستفهام، والمجازي إنما يريد أن يعمّ، ولو وصل لحصل على شيء بعينه، فاستغنى عن الصلة، والمتعجب مبهم فلا يصح أن يصل "ما" فيخرج عن الإبهام؛ لأن الصلة إيضاح وتبيين"[٢]

ولقد تأثر بعض الكوفيين بالأخفش، فذهبوا إلى القول بأنها موصولة – رغم ما قد علموا من كلام سيبويه وكتابه – فقد روى بعض النحاة هذا الرأي منسوبا للكوفيين؛ قال أبو حيان:" وحكى البهاري أنه مذهب الكوفيين، وحكاه ابن بابشاذ عن طائفة منهم"[٣]، يقصد القول بأنها موصولة.

---

(١) – المجازاة يعني بها الشرط.

(٢) – شرح كتاب سيبويه – أبو سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ) – المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م: ٣٥٦/١

(٣) – ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) – تحقيق د: رجب عثمان محمد – مراجعة د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي بالقاهرة – الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م:٤ / ٢٠٦٥

والذي يبدو لي أن الأخفش قد وقف أمام هذه المسألة، فلم يقنع برأي من الرأيين – رغم عدوله الأول – فكل منهما له ما يُعْتَرَض به عليه؛ أما قول الخليل وسيبويه الذي وافقه الأخفش في البداية فيعترض عليه بأن (ما) عندهما نكرة غير موصوفة، وهي – مع هذا تقع مبتدأ، وأما قوله هو الذي ذهب فيه إلى أنها موصولة فيعترض عليه من جهة المعنى والصناعة كليهما؛ فمن جهة المعنى يقال: إن التنكير أكثر ملاءمة للإبهام المقصود في التعجب، بينما التحديد والتعريف المستفاد من الموصولة غير ملائم لهذا الإبهام – وهو ما يُفْهَم من كلام سيبويه – وأما من جهة الصناعة فيقال: إنه أحْوَجَ المعربين إلى تقدير خبر محذوف، بينما كان القول بأنها نكرة مبتدأ لا يحوج إلى تقدير محذوف، فالجملة بعدها في محل رفع الخبر.

وهذا جعله يخرج برأي ثالث، أراه محاولة للجمع بين الرأيين، إذ ذهب إلى أنها نكرة موصوفة، ليلائم بقوله: (نكرة) ذلك الإبهام المراد من التعجب، وبقوله: (موصوفة) تسويغ الابتداء بها، وإن كان هذا الرأي أيضا قد أحوجه إلى تقدير الخبر محذوفا؛ لأن الجملة الفعلية الواقعة بعدها صارت صفة لها بهذا التقدير.

الأخفش إذًا لا يفتأ يُعْمِلُ الفكر النحوي، محاولا الوصول إلى درجة تزيد في الدقة عما قبلها، وتعالج جوانب القصور فيما سبق من قرارات نحوية، وتصورات في التقعيد، ولم يكن النقد عنده بغرض الانتصار للرأي، بقدر ما كان الهدف منه الوصول إلى درجة أكثر دقة وإحكاما.

وعندما يكون لكل تصور من التصورات ما يشكل عليه فالأخفش لا يرد بالرأي غيره، ما داما قد تساويا في وجود اعتراضات تقدح، وهو الأمر الذي ظهر هنا، إذ لم يحمله قوله: موصولة على إنكار قول من قال بأنها نكرة، ولم يحمله

القول بأنها موصوفة على إنكار قوله: موصولة ... فهذا جائز، وذلك جائز أيضا، وهو ما فهمه منه غيره من النحاة، ونقلوه عنه، قال ابن الخشاب:" وإن كان أبو الحسن مع إجازته هذا القول لا يمنع قول سيبويه بل يجيزه، فيوافقه وينفرد عنه بإجازة الثاني"(١)، وهذا ظاهر كلام ابن هشام أيضا.(٢)

ونلاحظ مما تقدم ذكره في هذه المسألة أن بعض المسائل النحوية – ومنها هذه المسألة – قد كانت موضع نقاش ومحاجة بين الأخفش وسيبويه في حياة سيبويه، وأن الأخفش لم يكن ليسلم لرأي دون حجة واضحة تقنعه، فعدم اقتناعه بحجة سيبويه في هذه المسألة قد كان دافعا له إلى التفكير في البديل المقبول، ثم إنه حينما أتى بهذا البديل (وهو القول بأن ما التعجبية معرفة موصولة) أعمل فكره فيه، ففنَّد حججه بنفسه، وعدل إلى القول بأنها نكرة موصوفة، ثم إنه لما وجد لكل وجه من الأوجه ما يقدح فيه لم يَبْنِ رأيه المعدول إليه على رفض المعدول عنه، وإنما أجاز المعدول عنه والمعدول إليه كليهما.

(١) – المرتجل (في شرح الجمل) – ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ) – تحقيق: علي حيدر – دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م: ١٤٧

(٢) – ينظر مثلا مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) – المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله – دار الفكر – دمشق – الطبعة السادسة، ١٩٨٥: ٣٩٢

المسألة الثانية: حكم الفعل الأمر عند الأخفش بين البناء والجزم:

جاء في بعض المصادر النحوية أن الأخفش الأوسط يذهب إلى أن الفعل الأمر مجزوم بمعنى الأمر، ذكر ذلك ابن مالك [١]وذكره غيره[٢]، وذهب ابن مالك إلى أن الأخفش يغلب عليه موافقة سيبويه في الحكم على الفعل الأمر بالبناء، لا الجزم، وربما يتوهم من يقرأ في معاني القرآن للأخفش غير ما قرره ابن مالك، فالأخفش ينص فيه على أن الأمر مجزوم، فمن ذلك ما ذكره عند حديثه عن قوله تعالى: "فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ"[٣]، إذ يقول:" وكلّ شيء من بنات الياء والواو في موضع الجزم، فالوقف عليه بالهاء، ليلفظ به كما كان"[٤].

فقوله عن الأمر (اقتدِ): إنه في موضع الجزم يرجح أن القول بالجزم في الفعل الأمر هو مذهبه – ما لم تتضح علة تعبيره بهذا اللفظ –

---

(١) – ينظر شرح تسهيل الفوائد – ابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م):٤/ ٢

(٢)– ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد – : ناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) – تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين – دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة الأولى – ١٤٢٨ هـ. ٩/ ٤٣١٠

(٣) – سورة الأنعام: ٩٠

(٤) – معاني القرآن – أبو الحسن الأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) – تحقيق: د. هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.: ١ / ٧٣

ومذهب سيبويه البناء، وهو واضح في كتابه؛ إذ يقول: " الوقفُ قولهم: اضرب في الأمر، لم يحرِّكوها؛ لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارِعة "[١]، قال السيرافي شارحا:" يعني أن فعل الأمر يكون موقوفا غير مجزوم... وقوله: " لم يحركوها؛ لأنها لا يوصف بها، ولا تقع موقع المضارعة " يعني لم يجعلوها بمنزلة الفعل الذي بني آخره على حركة"[٢]

وإذا سلمنا بأن الأخفش هو الذي نقل كتاب سيبويه فإننا نسلم ضمنا بأنه عرف رأيه هذا، ثم إنه لم تشتهر عنه مناقشة لسيبويه في علة بناء الفعل الأمر، ورفض عَدِّه مجزوما.

والقول بأن الأمر مجزوم قول الكوفيين، وعليه إجماعهم، قال الزجاجي: " قال الكوفيون كلهم هو مجزوم أيضا بإضمار اللام؛ لأن أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في الكلام، فحذفت اللام منه، وأضمرت..."[٣]، ويؤكد أن هذا الرأي عليه إجماع الكوفيين تواتر نقل هذا عنهم عند المتقدمين والمتأخرين من النحاة[٤]،

---

(١) - كتاب سيبويه: ١/ ١٧

(٢) - شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٨٥، ٨٦

(٣) – اللامات - عبد الرحمن بن إسحاق؛ الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) - المحقق د. مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م: ٩٤

(٤) - ممن حكى ذلك عن الكوفيين الزمخشري؛ ينظر: المفصل – الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ) – المحقق: د. علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٣: ٣٣٩، وحكاه عنهم الأبذي؛ ينظر: الحدود في علم النحو – الأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ) – المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م:٤٣٢

ونص من جمعوا مسائل الخلاف عليه.[1]

وإذا ما أُخِذَ في الاعتبار أن معاني القرآن للأخفش قد كان بطلب من الكسائي نفسه، وأن تأليفه كان في الفترة التي قضاها الأخفش بين الكوفيين – وقد تقدم ذكر هذا بما يغني عن التكرار – تبيَّن أن ما بدا في معاني القرآن من ذكر لجزم الأمر كان مجاراة للكوفيين؛ إذ لم يكن الحديث عن هذه المسألة هو الحديث الرئيس، وإنما كان ما يعني الأخفش هو تفسير الآية القرآنية، وتأويل مجيء الهاء بعد فعل الأمر (اقتده)، ففسر مقصده بما يحسنه القوم المخاطبون (الكوفيون)، وانطلق من عُرْفِهم الذي ثبت لديهم.

ولم أجد موضعا آخر في معاني القرآن للأخفش –غير هذا – قد ذكر فيه أن الأمر مجزوم أو مبني، فالحديث النحوي لم يكن الموضوع الرئيس لمعاني القرآن.

ولم أجد فيما بين يدي من مصادر واحدا من المتقدمين أو المتأخرين يروي أن الأخفش قد رفض مذهب البصريين في بناء الفعل الأمر، أو رد عليهم حججهم، ومن ذكروا هذه المسألة في مسائل الخلاف لم يجعلوا الأخفش طرفا في هذا الخلاف.

الأخفش – إذًا – في هذه المسألة لا يرد علل سيبويه، ولا يرفض رأيه، وإنما لمَّا كان بين قوم قد استقر عرفهم على الجزم، ثم لم يكن الحديث منصرفا في الأصل إلى هذه المسألة النحوية، وكان ذكرها عارضا، عبَّر بما استقر في عرف

(١) – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف – أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.: ٢/ ٤٢٧

القوم من الكوفيين، ليوصل مراده، وهذا لا يعني أنه عدل عما كان عليه البصريون في هذه المسألة.

المسألة الثالثة: إعراب الأسماء الستة:

ذكر الأنباري في الإنصاف – وتبعه كثير من النحاة – خلاف البصريين والكوفيين في إعراب الأسماء الستة، فالكوفيون يذهبون إلى أنها معربة من مكانين، والبصريون يرون أنها معربة من مكان واحد، ويجعلون الألف في النصب والواو في الرفع والياء في الجر حروف الإعراب(١).

ثم يذكر من يذكر هذا الخلاف أن أبا الحسن الأخفش قد ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون في قول من قوليه، ثم خالفهم في قول آخر؛ رأى فيه أن الألف والواو والياء ليست حروف إعراب، وإنما دلائل إعراب، مع اتفاقه معهم في أنها تعرب من مكان واحد لا مكانين(٢).

والكوفيون –فيما ذهبوا إليه – يستحضرون صورة هذه الأسماء في حالتي الإفراد والإضافة، فينطلقون من أن هذه الأسماء عند إفرادها تعرب بالحركات؛ فيقال: هذا أبٌ، ومررت بأبٍ، ورأيت أبًا، ثم يجعلون حالها عند الإضافة كحالها عند الإفراد – إذ الإضافة طارئة على الإفراد – فيجعلون الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه وقت الإفراد، ثم إن الحروف التي تأتي بعدها (الواو والألف والياء) تجري مجرى الحركات، فهي إعراب آخر، ويستدلون على ذلك بتغيرها في حال الرفع

(١) – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٧، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – أبو البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ) – المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م: ١٩٣

(٢) – ينظر الإنصاف: ١ / ١٧

والنصب والجر، وبناء عليه تكون الضمة والواو علامة للرفع، ومثلهما الفتحة والألف في النصب، والكسرة والياء في الجر[١].

وعلل بعضهم وجود الإعراب من مكانين في الأسماء الستة دون غيرها من الأسماء بقلة حروف الأسماء الستة، فكان الإعراب من مكانين، تكثيرا لها[٢].

والأخفش في رأيه الثاني يرفض أن يقال عن هذه الحروف إنها حروف إعراب، وقد قال مثل هذا القول في ألف التثنية وياءها، وواو جمع المذكر السالم وياءه، وعلل ذلك بقوله:" ولو أنها حروف إعراب كالدال من "زيد" لما كان فيها دلالة على الإعراب، كما لو قلت "قام زيد" من غير حركة، وهي تدل على الإعراب؛ لأنك إذا قلت "رجلان" علم أنه رفع؛ فدلّ على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدلّ على الإعراب"[٣].

فهو يرى أنها لو كانت حرف إعراب لكان يُرْتَقَب الدلالة على معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة من غيرها، كالحركات، فلما كانت الدلالة على معاني الإعراب متحققة منها بذاتها دل على أنها دلائل إعراب، لا حروف إعراب.

وأرى أن الأخفش تابعٌ لسيبويه في هذه المسألة، أما في القسم الأول من المسألة فالاتفاق واضح؛ فهما متفقان على أن إعراب هذه الأسماء يكون من مكان واحد، لا من مكانين، وأما في القسم الثاني، وهو النص على أنها حروف إعراب أو دلائل إعراب، فلست أرى سيبويه ينكر أنها تكون دليلا على معاني الإعراب من

(١) - ينظر المرجع السابق: ١ / ١٨

(٢) - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٩

(٣) - الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٠

فاعلية أو مفعولية أو إضافة[١]، والخلاف – فقط – في أن الأخفش يفرق بين هذه الحروف وبين الحروف التي يقع عليها الإعراب بالحركات (كالدال من زيد)، بحجة أن الدال –في حد ذاتها – لا تدل على المعنى الإعرابي(الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة) حتى تكون الحركة الإعرابية هي التي توضح هذا، بخلاف الألف والواو والياء في الأسماء الستة، فهي تدل بذاتها على المعاني النحوية، فالخلاف بين سيبويه والأخفش هنا أقرب إلى أن يكون خلافا اصطلاحيا، وليس خلافا منهجيا، فالمنهاج واحد، وهو أنها معربة من مكان واحد، وإن كان رأي الأخفش بحاجة إلى أن ينص على هذا المكان الذي هو مكان الإعراب، بعد أن جعل هذه الحروف دلائل، لا حروف إعراب.

وظاهر الكلام المنقول عن الأخفش في مسألة حروف المثنى وجمع المذكر السالم يفضي إلى أنه يعد الألف والواو والياء في الأسماء الستة إعرابا؛ فقد علل عدم عده لألف التثنية ويائها وواو الجمع ويائه إعرابا بأن حذف الإعراب لا يخل بمعنى الكلمة الأصيل[٢]، فحذف الضمة من دال زيد لا يخل بمعناها المعجمي المقصود، وبتطبيق هذا على حروف الأسماء الستة نصل إلى أنه يُقِرُّ كونها إعرابا، كالحركات على دال زيد، وإن كان الأخفش قد رفض القول بأنها حرف إعراب؛ لأنه يجد حذف حرف الإعراب يخل بمعنى الكلمة الأصيل، وهذه الأسماء الستة يستقيم معناها المعجمي إذا حذفت هذه الأحرف منها، ولا شك أن إدراك هذا لم يكن يخفى على سيبويه، وأن مقصد سيبويه من حروف الإعراب هنا كمقصده من علامة

(١) – ينظر كتاب سيبويه: ١ / ٥٠

(٢) – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١ /٣٠

الإعراب ليس غير، أي ما يتحقق بنطقه المعاني النحوية الإعرابية، ويكون دليلا عليها.

والجدير بالذكر هنا أن نحدد الحقبة الزمنية التي نشأ فيها هذا الاختلاف، وهنا نرجح شيئين:

أولهما: أن تكون بعد موت سيبويه؛ والدليل هو أن الأنباري ذكر أن الكوفيين الذين يعزى إليهم هذا الرأي استدلوا ببعض ما ذكره سيبويه، وهو ما يعني أن الخلاف في هذه المسألة قد كان بعد أن ذاع صيت كتابه بينهم، وقد ذكرت قبلًا أن الكتاب قد انتقل إلى الكوفة بعد موت سيبويه عن طريق الأخفش نفسه.

وثانيهما: أن الأخفش لم يعدل عن رأي سيبويه، ولم يخالفه، وأما قوله: دلائل إعراب فهو لا يعدو كونه خلافا اصطلاحيا، أو محاولة تفريق بينها وبين الإعراب بالحركات، وليس خلافا جوهريا، ولم يكن الخلاف في هذه المسألة ليحمل الأخفش على اتباع رأي الكوفيين، أو يحملهم على التراجع عن رأيهم، بدليل أن الرأي الذي كانوا عليه استمر بعد الكسائي، ليقول به الفراء؛ فقد وجدت بعض من تقدم يذكر الرأي هذا للفراء، ومنهم التنوخي[1]، وفي هذا رد واضح على الدكتور شوقي ضيف – رحمه الله – إذ ذهب إلى أن الأخفش هو من جرأ الكوفيين على مخالفة سيبويه، فاتبعوه[2]، فهو لم يرفض رأي سيبويه هنا، ولم يقر ما عليه

(١) – تاريخ العلماء النحويين – أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ) – تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. – هجر للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م: ١٠٧

(٢) – ينظر المدارس النحوية – د. شوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) – دار المعارف – القاهرة – مصر: ١٥٥، ١٥٦

الكوفيون، ولم يقنع الكوفيون بما عنده، ولا ما عند سيبويه، ولكل حججه التي يدعم بها توجهه، ورأيه.

المحور الثاني: في العدول الذي نجم عنه رفض الرأي المعدول عنه.

المسألة الأولى: رافع الاسم الواقع بعد الظرف:

تلك مسألة خلافية بين المدرستين، أوردها جل من ذكروا مسائل الخلاف النحوي، ذلك أن المدرستين الأوليين قد اختلفوا في الرافع للاسم في مثل قولنا: " أمامك زيد"، فزيد مبتدأ مؤخر، تقدمه الظرف(أمامك)، والبصريون يذهبون إلى أن العامل في (زيد) هو الابتداء، بينما الكوفيون يذهبون إلى أن العامل فيه هو الظرف (أمامك)، ولكل فريق علله التي أوضحها أهل الخلاف، فأطالوا فيها، وفصلوا[١]، وجملة القول: إن الكوفيين يرون أن الأصل حلول الفعل قبل الظرف، ثم حذفه، وإبقاء الظرف؛ فالأصل عندهم في القول السابق: (حلَّ أمامك زيد) "فحذف الفعل، واكتفى بالظرف منه... فارتفع الاسم به، كما يرتفع بالفعل"[٢]

ولقد نقل الأنباري وغيره أن رأي الأخفش الأوسط وافق رأي الكوفيين، وذكر الأنباري أيضا أن هذا أحد قوليه في هذه المسألة، وهو ما يعني أن قوله الآخر كان موافقا لرأي البصريين؛ إذ لم يذكر الأنباري في المسألة غير هذين الرأيين، ثم ذكر الأنباري علل كل فريق، ورجح رأي البصريين وعلتهم، ورد رأي الكوفيين والأخفش[٣]

(١) - ينظر مثلا الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٤، والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين - أبو البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ) - المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين - دار الغرب الإسلامي - الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م: ٢٣٣

(٢) - الإنصاف :١ / ٤٤

(٣) - ينظر الإنصاف: ١/ ٤٥، ٤٦، ٤٧

وروت كتب النحو هذه المسألة الخلافية، فلم تتعد ما قاله الأنباري فيها، فذكر المسألة أبو البقاء العكبري في التبيين[١]، وجاء ذكر رأي الأخفش في هذه المسألة في أمالي ابن الحاجب مشعرا بأن هذا الرأي هو الرأي الوحيد للأخفش، قال: " مذهب الأخفش في: " في الدار رجل" وشبهه أنه مرفوع بالفاعلية (١)، لأن الجار لا بد له من متعلق، والمتعلق أصله التقديم، فوجب أن يقدر مقدما، وأصله الفعل، فوجب أن يكون فعلا، وإذا وجب ذلك صار التقدير: استقر في الدار زيد، وإذا صار التقدير كذلك وجب أن يكون فاعلا، إذ لا معنى للفاعل إلا أن يكون كذلك"[٢]

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل عدل الأخفش إلى هذا الرأي المدون عنه في كتب النحو، أم أنه عدل عنه؟ ومتى كان هذا العدول؟

إن كتاب معاني القرآن الذي ألفه الأخفش يشهد بأن الرجل كان فيه على مذهب البصريين لا الكوفيين، فقد ذكر في غير موضع من هذا الكتاب أن الاسم الواقع بعد الظرف، والجار والمجرور مرفوع بالابتداء، فمن ذلك قوله: "وأما قوله {لاَ فِيهَا غَوْلٌ}[٣] فرفع؛ لأن (لا) لا تقوى أنْ تعمل إذا فصلت، وقد فصلتها بـ "فيها" فرفع على الابتداء، ولم تعمل "لا"[٤]، يقصد أن قوله تعالى (غول) مرفوع على الابتداء؛ إذ ألغيت (لا) حين فصل بينها وبين الاسم بفاصل، وهو الجار والمجرور(فيها).

---

(١) – ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٣

(٢) – أمالي ابن الحاجب – ابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ) – تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة – دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م: ٢/ ٧٢٩

(٣) – سورة الصافات: ٤٧

(٤) – معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٦

ويؤكد هذا قوله أيضا:" قال: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ[1]) فالمِثْل مرفوع على الابتداء"[2].

فالواضح من هذين الموضعين أن الأخفش يقول بالرفع على الابتداء، لا على الفاعلية التي يتضمنها الظرف، ولا على الظرف نفسه، كما هو ظاهر قول بعضهم في الحكاية عنه.

والواضح من كتب الكوفيين أنهم على غير هذا المذهب الذي بدا من معاني القرآن للأخفش، فمعاني القرآن للفراء مثلا يظهر منه مذهب الكوفيين جَلِيًّا، وهو أن الرافع هو الظرف الذي يسمونه (صفة) أو (محلا)، فمن ذلك قول الفراء:" وقوله: وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ' يعنى في الرحم، وَمُسْتَوْدَعٌ في صلب الرجل، ويقرأ: فَمُسْتَقَرٌّ، يعنى الولد في الرحم، وَمُسْتَوْدَعٌ فِي صلب الرجل. ورفعها عَلَى إضمار الصفة كقولك: (رأيت الرجلين، عاقل وأحمق)، يريدُ: منهما كذا وكذا"[3]، فمقصده بإضمار الصفة هنا إضمار الجار والمجرور(منهما)، والكوفيون يسمون حروف الجر (الصفات) أو حروف الصفات، وقول الفراء: " ورفعها على إضمار الصفة يفهم منه أنه يجعل الجار والمجرور المضمرين عاملا للرفع في الاسم (مستقر) و(مستودع)، وكذا يجعل (منهما) المضمرة عاملًا في (عاقل) المرفوع.

---

(١) سورة النساء: ١١

(٢) – نفسه: ١/ ٢٤٨

(٣) – معاني القرآن للفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) – المحقق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي – دار المصرية للتأليف والترجمة –مصر – الطبعة الأولى:١/ ٣٤٧

مذهب الكوفيين –إذًا – واضح في كتبهم، أما ما نسب إلى الأخفش فلا يوجد ما يدل عليه في كتابه معاني القرآن، فما فيه يدل على أن الأخفش يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، والبصريون من قبله، وهو أن الاسم في مثل هذه المواضع يرفع بالابتداء.

وهذا ما يعني أن ما كان عليه الأخفش قبلا هو أن الابتداء في مثل ذلك هو العامل، لا الظرف، أو معنى الفعل(استقر) المحذوف، ثم عدل عن رأيه إلى ما يذهب إليه الكوفيون.

وأرجح أن تكون أذهان الكوفيين قد تفتقت عن هذا المنهج بعد موت سيبويه نفسه، وبعد رحيل الأخفش للكوفة، وملازمته للكسائي، ويدلُّ على ذلك أن الأنباري حين نقل هذه المسألة ذكر من حجج الكوفيين أنهم استدلوا بما وجدوه عند سيبويه من أن الظرف يرفع إذا وقع خبرًا لمبتدأ أو صفة لموصوف ...إلخ، فقاسوا عليه رفعه للاسم في حال الابتداء، وهذا يعني أن خلافهم كان بعد اطلاعهم على كتاب سيبويه، واطلاعهم على الكتاب كان بعد موت سيبويه – كما هو ثابت – وكان الأخفش هو طريقهم إلى الكتاب.

وهذا يعني أن الفترة التي أمضاها الأخفش في الكوفة بداية من رحلته إليها بعد مناظرة سيبويه والكسائي، أو –على الأحرى – بعد موت سيبويه، كانت فترة مناقشات، ومدارسات، ومحاجات، شكَّل كتاب سيبويه الدافع الأكبر إليها، ومنها هذه المسألة؛ إعمال الظرف في الاسم المرفوع بعده.

المسألة الثانية: في المنع من الصرف، وعلله:

تكاد كتب النحو المتأخرة عن القرن الخامس الهجري تجمع على أن للأخفش مخالفات لجمهور النحاة في تقرير صرف بعض الأسماء أو منعها من الصرف، وذلك على النحو الآتي:

أولا: العدد المعدول إذا سمي به فالأخفش يرى صرفه، والجمهور يرى منعه من الصرف(١)

ثانيا: الوصف المزيد بالألف والنون إذا سمي به فالأخفش يرى صرفه، والجمهور على منعه من الصرف.

ثالثا: الوصف الذي على وزن أفعل إذا سمي به فالأخفش يرى صرفه، والجمهور وسيبويه يرون المنع.

وليس يعنينا هنا التعليلات المنسوبة للأخفش والمنسوبة لمعارضيه، فكتب النحو قد فصلت ذلك، وإن كانت العلة الرئيسة للأخفش يمكن اختصارها في أن هذه البِنَى قد غادرت علة من العلل عندما انتقلت إلى العلمية، فبقيت فيها علة واحدة، فلم تمنع من الصرف.

لكن الذي يهمنا هنا هو ما نُسِبَ إلى الأخفش من عدول عن رأي إلى رأي، وهذا العدول نجده في الوصف الذي على وزن (أفعل) إذا سمي به، فقد ذكر النحاة أن الأخفش له فيه قولان، المنع – موافقا للجمهور – ، والصرف –مخالفا للجمهور وسيبويه – وطفق كثير من النحاة يذكرون مخالفة الأخفش لسيبويه في (أحمر

(١) – ينظر في ذلك مثلا توضيح المقاصد: ٣ /١٢٢٣

وبابه)[1] إذا انتقل إلى العلمية، فسمي به، دون أن يكترث هؤلاء بتحديد الرأي المعدول عنه، والمعدول إليه، وجعل بعضهم جل اهتمامه منصبا على نقد مخالفة الأخفش لسيبويه، وتفنيد ما ذهب إليه الأخفش، ولو تأنى لعلم أن المخالفة كانت أولا، وأن الأخفش قد عدل عن هذه المخالفة، فوافق رأيه رأي سيبويه؛ إذ عدل عن القول بصرف هذا العلم، وأقر منعه.

محاجة المازني سبب عدول الأخفش عن هذا الرأي:

لم يكن الأخفش متعصبا لرأيه، ولم يكن يمنعه شيء من أن يسلم لخصمه إذا بدا له منه حجة قوية تدحض ما عنده، وفي هذه المسألة دليل على ذلك، فقد ذكر الأبذي في شرحه على الجزولية أن نقاشا قد رار بين الأخفش والمازني في هذه المسألة، حين كان الأخفش يذهب إلى صرف العَلَم الذي جاء على وزن أفْعَل، قال:" وذكر أن المازني سأل الأخفش فقال له : لم صرفته؟، فقال : لأنه صار اسمًا زالت عنه الصفة، فبقي فيه وزن الفعل فقط، فقال له المازني : ألست تقول : " مررت بنسوة أربعٍ" فتخفض الأربع وتُنَوِّن، وهو صفة على وزن الفعل، فقال : بلى ، قال: فلم صرفته، وقد اجتمعت فيه علتان وزن الفعل والصفة، قال: لأن أربعا اسم في

(١) – ينظر مثلا الكافية في علم النحو – ابن الحاجب (توفي: ٦٤٦ هـ) – المحقق: د.صالح الشاعر – مكتبة الآداب – القاهرة – الطبعة الأولى، ٢٠١٠ م: ١٣، والكناش في فني النحو والصرف – أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) – تحقيق د. رياض بن حسن الخوام – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ٢٠٠٠ م:١/ ١٣٣

الأصل، ولا أحكم له بحكم الصفة، وإن وُصِف به، فقال له المازني: فاحكم لأحمر بحكم الصفة، وإن سميت به، لأن الأصل فيه الصفة، فلم يأتِ الأخفش بمقنع"[١]

وهذا النقاش قد أثمر عدول الأخفش عن مخالفته رأي سيبويه، فقد قال بعدها بمنع صرف العلم الذي على وزن أفعل، فوافق قوله قول سيبويه والجمهور، بدليل أن موافقة سيبويه قد رويت عنه كما رويت المخالفة، والموافقة هي الرأي الأخير، وقد لاحظ ذلك ابن مالك، فأنكر على النحاة الذين ذكروا مخالفته سيبويه في المسألة، ورأى أنه كان أجدر بالنحاة أن يذكروا موافقته سيبويه لا مخالفته، لكون الموافقة هي الرأي المعدول إليه[٢].

بيد أن ابن مالك ذكر أن الأخفش قد أورد رأيه الأخير الموافق لسيبويه في كتابه الأوسط، وهذا أمر فيه نظر، فقد وجدت الأبذي ينقل قول الأخفش في هذه المسألة من كتابه الأوسط فيقول: "وما كان على أفعل مما هو صفة فهو لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، نحو: آدم وأحمر وأخضر وأصفر، إلا أن تسمي به رجلا، فإنك إذا سميت به رجلا انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، لأنك إذا سميت به

(١) - شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي المتوفى: ٦٨٠هـ من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير - إعداد: حسن نفاع الحربي - جامعة أم القرى - كلية اللغة العربية ١٤٢٤ هـ:٢٨٤.

(٢) - ينظر شرح الكافية الشافية - جمال الدين بن مالك - تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي - جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة - الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م:١٤٩٩/٣

رجلا فقد خرج من حد الصفة، وصار مثل أحمد وأسلم؛ لأنه إذا صار اسم رجل لم يجز أن يوصف به، وهو اسم رجل"[١].

فهذا قول الأخفش في الأوسط، وقد نقله الأبذي، وفيه حكم الأخفش بصرف هذا الاسم الذي على وزن أفعل، إذا سمي به وأريد تنكيره، يريد أن نقول:" مررت بأحمرَ القائل وأحمرٍ آخر" بينما سيبويه يقول بمنعه من الصرف قولا واحدا، وهذا يرد ما ذهب إليه ابن مالك من أن موافقته سيبويه قد ظهر أثرها في كتاب الأوسط، وأرجح أن يكون الأخفش قد كتب كتابه الأوسط قبل مناقشة المازني التي نقلتها من نص الأبذي، وأن الكتاب قد نسخت منه نسخ مختلفة ، وانتشرت، ثم إن الأخفش حين عدل عن الرأي سطره في نسخته بعد أن انتشرت النسخ التي تحمل المخالفة لسيبويه، والدليل على ذلك أن الأبذي حين رد كلام من قالوا بموافقته سيبويه في كتاب الأوسط علل بأنه قد وقف على عدة نسخ من الكتاب بأشبيلية وغرناطة[٢]، ونقل منها النص الذي ذكرناه، وفيه مخالفة لرأي سيبويه، فهذه النسخ قد نسخت من الكتاب الأول قبل العدول، أما النسخ الأخرى التي وافق فيها سيبويه فهي التي اطلع عليها ابن مالك وغيره ممن قرروا موافقته سيبويه في الأوسط[٣]

(١) – شرح الجزولية من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف: ٢٨٤، ٢٨٥

(٢) – ينظر شرح الجزولية – للأبذي: ٢٨٥

(٣) – ينظر شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٤٩٩

وجملة القول في هذه المسألة: إن مخالفته لسيبويه كانت تسبق موافقته، إذ لو كان موافقا رأي سيبويه لما ناقشه المازني، ولما أنكر عليه، وفند حجته، كما أن عدوله إلى القول بمنع هذا العلم من الصرف كان من آثار المحاجات والمناظرات، وأن ما جاء من تضارب في قول الناقلِين عن كتابه الأوسط يعزى إلى تعدد نسخ الكتاب، وأن بعض هذه النسخ أثبتت للأخفش رأيه القديم في المسألة، أو نقلته من حواشيه على كتاب سيبويه، تلك الحواشي التي يجمعون على أنها دونت الرأي المخالف.

المحور الثالث: في عدول نسب إليه خطأ في كتب التراث النحوي.

المسألة الأولى: رأيه في إعمال اسم الفاعل المشتق من العدد:

الأخفش الأوسط أشهر الأخافشة الثلاثة النحويين؛ ولذا حين يرد الأخفش مجردا من الوصف ينصرف الذهن إليه، وقد ذكرت كثير من المصادر النحوية أن النحويين لا يجيزون إعمال ما اشتق من العدد على وزن فاعل في موافقه، في مثل (ثالثٌ ثلاثةً) فهم يلزمون إضافة الثاني إلى الأول، ولا يجيزون تنوين الأول، وإعماله في الثاني كما يعمل اسم الفاعل في مفعوله، في مثل قولنا: "هذا ضاربٌ زيدًا غدًا"، فلا يجوز عندهم:" هذا ثالثٌ ثلاثةً غدا"، وحجتهم في ذلك عدم السماع بمثله عن العرب.

غير أن بعض هذه المصادر قد ذكرت أن الأخفش يجيز هذا الإعمال، فهي تجعل للأخفش في هذه المسألة قولين؛ الإجازة والمنع، والقائلون بذلك كثر، فمنهم

ابن مالك(١)، والمرادي(٢) وابن هشام الأنصاري(٣)، وناظر الجيش(٤)، والشاطبي(٥) وخالد الأزهري(٦) والسيوطي(٧).

(١) - شرح تسهيل الفوائد - ابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ) - المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون - هجر للطباعة والنشر الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م):٢/٤١٢

(٢) - ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ) - تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان - دار الفكر العربي - الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م:٣/١٣٣١

(٣) - ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت -لبنان - ٢٠١٤م=١٤٣٥هـ :٤/٢٣٦

(٤) - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد - : محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) - تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين - دار السلام للطباعة والنشر - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٢٨ هـ:٥/٢٤٥٦

(٥) - المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية - أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) - حقق الأجزاء: مجموعة من المحققين - الجزء السادس - حققه: د. عبد المجيد قطامش - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة - الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.: ٦/٢٨١

(٦) - ينظر التصريح بمضمون التوضيح - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري؛ الوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م: ٢/ ٤٦٦

(٧) - ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) - المحقق: عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية - مصر: ٣/ ٢٦١

وقال أبو حيان الأندلسي في شرحه لتسهيل ابن مالك –بعد أن ذكر مذهب إعمال فاعل من العدد في موافقه – :" وهذا المذهب عزاه المصنف إلى الأخفش، وعزاه أصحابنا إلى ثعلب، وعزاه صاحب البديع إلى الكسائي، وعزاه صاحب الإفصاح إلى الكسائي وقطرب"(١)

وقد نسب أبو حيان نفسه الرأي إلى الأخفش في ارتشاف الضرب دون أن يجعل ابن مالك وسيطا كما كان حاله في التذييل؛ فقال: "وذهب الأخفش في أحد قوليه، والكسائي، وقطرب، وثعلب إلى جواز إعماله فتقول: ثانٍ اثنين وثالثٌ ثلاثةً، وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامسٌ خمسةً غدا بالنصب، ولا ثانٍ اثنين غدًا بالنصب، وقد يجوز فيما دون العشرة أن تنون وتنصب، وأن تأتي بالألف واللام، لأن ذلك مما يكون في الأفعال، وإن كانت العرب لا تتكلم به، ولكنه في القياس جائز، ومنع أن تقول: أنا إياهما ثالث، وهؤلاء الثلاثة أنا إياهم رابع، وقيل بالتفصيل فيعمل ثان وحده ولا يعمل ثالث وما بعده، وهذا اختيار ابن مالك"(٢)

ويلاحظ على هؤلاء جميعا أنهم تابعون لابن مالك، لاحقون به، وأرجح أنهم قد تبعوه في نسبة هذا الرأي إلى الأخفش، كما تبعه أبو حيان، فنقل عنه نسبة الرأي إلى الأخفش، ثم رسخت النسبة عند أبي حيان، حتى حكاها عن الأخفش، دون أن يحيل إلى ابن مالك.

(١) – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – أبو حيان الأندلسي – المحقق: د. حسن هنداوي – دار القلم – دار كنوز إشبيليا – الطبعة الأولى: ٣٦٠/٩

(٢) – ارتشاف الضرب:٧٦٧/٢

وليس في معاني القرآن للأخفش ما يشير إلى هذا، وقد عرض الأخفش فيه لسنن العرب في هذه التراكيب عند قوله تعالى:" لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ"(١)، فذكر التركيب بالإضافة، ولم يشر أية إشارة إلى إعمال الأول في الثاني، وذكر الفرق الدلالي بين قولهم: "ثالث اثنين" و"ثالث ثلاثة"، وذكر جواز القولين، وذكر أن" من قال: "ثانِيَ اثْنَيْنِ" وثالثُ ثَلاثَةٍ" قال: حاديَ أَحَدَ عَشَرَ" إذا كان رجل مع عشرة، ومن قال "ثالثُ اثْنَيْنِ" قال: "حاديَ عَشْرَةَ"(٢)، يقصد فيما بعد العشرة، وكرر الأخفش مضمون كلامه هذا في موضع آخر، عند حديثة عن آية التوبة:" إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ"(٣)، ولو كان الأخفش يرى أن الإعمال يجوز لذكره هنا، أو نوَّه إليه.

ولم أجد واحدا ممن تقدموا يحكي هذا القول عن الأخفش الأوسط، أو ينسبه إليه، فنسبة هذا الرأي إليه تبدأ من علماء القرن السابع الهجري، وتبدأ من الناظم – ابن مالك –

وأرجح أن هناك خطأ في نسبة هذا الرأي إلى الأخفش الأوسط؛ والرأي في الحقيقة للأخفش الصغير أبي المحاسن علي بن سليمان، (المتوفى: ٣١٥ هـ تقريبا)، وهو رأي نقله عن أستاذه ثعلب، خاتم الكوفيين، ووافقه فيه.

يدل على ذلك ما نقله الرضي في شرحه للكافية؛ إذ قال: "ولا يجوز – عند الجمهور – أن ينصب أصله، إذ ليس باسم فاعل حقيقة، ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الأخفش: قلت له، فإذا أجزت ذلك، فقد أجريته مجرى الفعل، فهل

(١) – سورة المائدة: ٧٣

(٢) – معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٨٦

(٣) – سورة التوبة: ٤٠

يجوز أن تقول: ثلثت ثلاثة، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين"[١]

فالأخفش الذي ينقل عن ثعلب هو لا شك الأخفش الأصغر، لا الأوسط، وقد نقل هذا الإعمال تلاميذ الكوفيين؛ ومنهم ابن الأنباري، فنسبوه إلى الكسائي[٢]، ولم يرد للأخفش فيه ذكر.

وبناء عليه يذهب الباحث مطمئنا إلى أن خلطا قد حدث بين الأخفشين؛ الأوسط والأصغر في نسبة الإعمال في اسم الفاعل المشتق من العدد في موافقه، وأن الرأي للأخفش الأصغر، قاله موافقا أستاذه أبا العباس أحمد بن يحيى (ثعلب)، وأن ابن مالك ذكر الرأي، ونسبه إلى الأخفش، ولم يصفه – بالأوسط أو الأصغر – ونقل الناقلون عن ابن مالك، فنسبوه إلى الأخفش كما نسبه، ففُهِم من النسبة المجردة من الوصف أنه الأوسط سعيد؛ لكونه أشهر الأخافشة؛ أما مذهب الأخفش الأوسط في هذه المسألة فواحد، وهو الإضافة، وأما القول بالإعمال فلا يثبت له، إذ لو كان له لظهر أثره في معاني القرآن في المواضع التي جاء فيها هذا التركيب بالإضافة، أو حكاه عنه أحد المتقدمين ممن رووا مسائل الخلاف، كما أن ثبوت هذا الرأي للأخفش الأصغر تلميذ ثعلب يرجح هذا الخلط الواقع في كثير من الأسفار النحوية ابتداء من مؤلفات القرن السابع الهجري.

---

(١) – شرح الرضي على الكافية – تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي –ليبيا – الطبعة الثانية – ١٩٩٦م: ٣/ ٣١٨

(٢) – المذكر والمؤنث – أبو بكر؛ ابن الأنباري (المتوفى: ٣٢٨ هـ) – المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة – مراجعة: د. رمضان عبد التواب – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – القاهرة – ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م: ٢/ ٢٥٠

المسألة الثانية: الاسم المرفوع بعد أيٌّ في النداء:

ذكر ابن مالك في التسهيل أن الأخفش قد أجاز في الاسم المرفوع بعد (أيٌّ) أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وأن تكون(أيٌّ)موصولة، والجملة من المبتدأ المحذوف، وخبره (الاسم المرفوع بعدها) صلة أي، واعترض ابن مالك بأن قال: لو صح كلامه لجاز أن يظهر هذا المحذوف، ولكان ظهوره أولى؛ لأن إكمال الصفة أولى من نقصها، ولجاز أن يغني عن المرفوع بعد (أيٌّ) جملة فعلية، أو ظرف[١]

ولقد تبع ابن مالك في نقل هذا الرأي عن الأخفش بعض شراح ألفيته[٢]، وشراح تسهيله[٣] وردوا رأي الأخفش بما رد ابن مالك.

وابن مالك لم يذكر مصدره الذي نقل عن الأخفش هذا، ولم أجد واحدا من النحويين قبل ابن مالك نسب هذا إلى الأخفش، اللهم إلا موفق الدين بن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري، فقد نسب للأخفش القول بأن (أيٌّ) في النداء موصولة؛ إذ قال:" وكان الأخفش يذهب إلى أنّ "أَيًّا" من قولك: "يا أيُّها الرجل" موصولةٌ، وأنّ "الرجل" بعدها صلتُها، قال: لأنّ "أَيًّا" لا تكون اسمًا في غير الاستفهام والجزاءِ إلّا بِصِلةٍ، وهو قولٌ فاسد"[٤].

---

(١) – ينظر شرح التسهيل – ابن مالك: ٣/ ٤٠٠

(٢) – ينظر مثلا توضيح المقاصد للمرادي:٢ / ١٠٧٨ وشرح الأشموني – علي بن محمد، نور الدين الأُشْمُوني (المتوفى: ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨مـ: ٣/ ٣٤، والمقاصد الشافية (شرح ألفية ابن مالك للشاطبي): ٥ / ٣١٢

(٣) – ينظر تمهيد القواعد: ٧ /٣٥٥٨

(٤) – شرح المفصل للزمخشري – يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان –الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م: ١/ ٣٢٣

وكلام الأخفش في معاني القرآن يؤكد أنه لم يعدل عن رأي البصريين – في إعراب الاسم الواقع بعد أيٌّ في النداء – وليس أدل على ذلك من قوله:" فإن قيلَ: "كيفَ تكونُ (ما) اسما وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها"(يقصد (ما) في نِعِمَّا)، قلتُ: "هي بمنزلة "يا أيُّها الرجل" لأن "أيًّا" ها هنا اسم، ولا يُتكلم به وحده، حتى يوصف، فصار(ما) مثل الموصوف ها هنا"[1]، فكلامه واضح فيها، من قوله: لا يُتكلم به حتى يوصف، فهو موصوف، وما بعده صفته، ولو كانت موصولة عنده لذكر هذا، أو جعلها محتملة، ولو كان الاسم بعدها خبرا لمبتدأ محذوف لظهر لهذا أثر في كتابه.

ولم أجد واحدا من النحويين المتقدمين على ابن يعيش قد ذكر أن الاسم بعد أيها في باب النداء يعرب خبرا لمبتدأ محذوف، ونسب ذلك إلى الأخفش الأوسط، وهذا الأمر حين عضَّدَه ما وجدته في معاني القرآن من إعراب الأخفش لهذا الاسم على مذهب البصريين جعلني أشك في نسبة الرأي إليه، وشككت في أن يكون الرأي للأخفش الأصغر، فبحثت في كتب تلاميذه، ومن نقلوا عنه، ومنهم المرزباني في أشعار النساء، والموشح، ومعجم الشعراء، وأبو الفرج الجريري في الجليس الصالح، وبحثت في كتب ابن الأنباري؛ أبي بكر فلم أجد لذلك أثرا.

ويجدر بالذكر أن بعض المعربين ذكروا قولا للأخفش عند إعراب قوله تعالى: " يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم"[2] يرجح أن هنالك خلطا قد حدث في مرحلة

(١) – معاني القرآن للأخفش: ١/ ٣٩

(٢) – سورة النساء: ١

من مراحل الدرس القرآني والنحوي في نسبة هذا الخبر للأخفش، قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: " وزعم الأخفش أنّ أيّا موصولة بالنعت، ولا تعرف الصلة إلّا جملة"(١)، فأبو جعفر يذكر هنا أن الأخفش يجعل الاسم الواقع بعدها نعتا لا خبرا لمبتدأ محذوف، ولذا رد رأيه بأن الصلة لا تكون إلا جملة.

ومثل هذا ما ذكره مكي بن أبي طالب القيسي، إذ قال: " وَقَالَ الْأَخْفَش: النَّاس صلَة لأي – يقصد في قوله تعالى: يا أيها الناس – فَلذَلِك لَا يجوز حذفه، وَلَا نَصبه"(٢)

وأرجح أن يكون هذا رأي الأخفش، وأن يكون القول بأن الاسم الواقع بعد أيٌّ خبر لمبتدأ محذوف، هو من زيادات بعض المتأخرين، الذين عرفوا رأي الأخفش في القول بأن أي موصولة، فحاول إفهامه لتلاميذه، فحمله على أنه يجعله خبرا، لا على أنه يجعله نعتا، ويجعل النعت صلة لأي.

ويرجح هذا الافتراضَ أن بعض المفسرين في القرنين الخامس والسادس الهجريين قد طور هذا القول، فلم يذكره بما نص عليه أبو جعفر النحاس، ليفهم منه أنه يعربه نعتا كإعراب البصريين، ثم يجعل النعت نفسه صلة لأي، وإنما نص

(١) – إعراب القرآن – أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) – علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم – منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ:١ / ١٩٧

(٢) – مشكل إعراب القرآن – أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ) – المحقق: د. حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٥ :١ / ١٨٧

على أن الأخفش يعربه صلة، قال ابن عطية في المحرر: " والنَّاسُ – نعت لأيٌّ أو صلة على مذهب أبي الحسن الأخفش"[١]

وأمام هذا أذهب إلى الآتي:

أولًا: أن يكون الأخفش لم يخالف البصريين في إعرابهم للاسم – الواقع بعد أيٌّ في النداء – نعتا، وأن يكون رأيه الصحيح هو الذي أورده أبو جعفر النحاس؛ فيكون قد جعل (أي) موصولة، وجعل الاسم الذي بعدها يعرب نعتا، ويكون صلة لها، تغني عن جملة الصلة، ثم يكون من نقل رأي الأخفش قد حمل قوله (موصولة) على أنه يعني به أن هناك جملة صلة للموصول، فقدرها اسمية، وجعل الاسم خبرا لمبتدأ محذوف، وظاهر كلام ابن يعيش في شرح المفصل يدل على أنه يجعل نصيب الأخفش من هذا الرأي هو القول بأن (أي) في النداء موصولة، إذ لا تكون اسما في غير الاستفهام والجزاء(الشرط) إلا بِصِلَةٍ، ثم يجعل صلتها الاسم المرفوع بعدها على أنه نعت، وابن يعيش حين جعل هذا الرأي فاسدا جعل ردَّه عليه منصرفا إلى إنكار القول بأن (أي) موصولة، معللا ذلك بأنها لو كانت موصولة لما التزم ضمها بعد النداء، ولتعين نصبها؛ لأن لها نعتا من صلتها، وبقيتها، فشابهت ما يكون من النداء منصوبا؛ لأن له بقية في الاسم الذي بعده، تجعله كالصلة له[٢]، ولو كان ابن يعيش يرد على الأخفش في عدِّه هذا الاسم خبرا لمبتدأ محذوف لرد عليه بما يُبْطِلُه، من أن هذا لو صح لجاز جعل الجملة بعده فعلية...إلخ

(١) – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – أبو محمد عبد الحق؛ ابن عطية الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ) – المحقق: عبد السلام عبد الشافي – دار الكتب العلمية – بيروت: ٣/٢

(٢) – مقصده من الصلة هنا ما يتصل به ليتم معناه.

ثانيًا: أن يكون ابن مالك قد روى هذه النسبة عن شيخه ابن يعيش، بعد أن تتلمذ له بحلب، عند رحلته إليها، ففسر قول الأخفش (موصولة) على أن لها جملة صلة؛ فقدر التقدير – من عنده – على أن الاسم خبر لمبتدأ محذوف، وجعل المبتدأ والخبر يكوِّنان الصلة، ثم أخذها عن ابن مالك شراح ألفيته، وتسهيله، ومن تأثر به، حتى كثرت رواية الخبر في كتب النحو التي ألفت في القرن السابع الهجري، وما بعده.

ويرجح ما أذهب إليه هنا ما يلي:

أولًا: أنه لو كان الرأي للأخفش الأوسط لأورده أحد المتقدمين مثل المبرد، وابن السراج، والفارسي وابن جني، أو من رووا مسائل الخلاف، أو غيرهم، ولا أجد ظهورا لهذه النسبة عندهم.

ثانيًا: أن النص الذي أوردته للأخفش من معاني القرآن فيه دلالة على أن الأخفش لا يرى في (أيٌّ) إلا أن تكون موصوفة؛ فيقول:" لا يتكلم به حتى يوصف"، أي حتى يكون الاسم بعدها صفة لها.

ثالثًا: أن أبا جعفر النحاس متقدم على كل من أورد هذا الخبر، وقد ذكر أن الأخفش يجعلها موصولة، ويجعل الاسم الواقع بعدها نعتا، ويجعله صلتها (مفردا مغنيا عن جملة الصلة) ثم فند النحاس رأي الأخفش بأن الصلة لا تكون إلا جملة، ولو كان الأخفش قدَّر الاسم المرفوع خبرا لمبتدأ محذوف – كما ذكر ابن مالك ومن بعده – لَمَا كان هناك وجه يُحْمَل عليه رد أبي جعفر هذا.

المسألة الثالثة: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارِّ

يعزى لسيبويه وجمهور البصريين أنهم لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا إذا أعيد الجار، فلا يجوز قولنا:" مررت به ومحمدٍ) بجر محمد على العطف، إلا أن يقال: " مررت به وبمحمد" فنكرر الجار.

وهذا العزو صحيح، فقد ذكر سيبويه ما يؤيد صحته، وجاء في كتابه قوله:" ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد وهذا أبوك وعمرو، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين"[(١)]

وقال الرماني – معللا هذا المنع – :" ولا يجوز العطفُ على المضمرِ المجرورِ إلا بإعادة الجار؛ من قبلِ أنه قد اجتمع فيه سببان: أحدهما: شدة الاتصال، بمعاقبةِ حرفٍ من العامل كمعاقبةِ التنوين، والآخر: أن المعطوف نظير المعطوف عليه في موضعه من العاملِ، وإنما يُبدأُ بأحدهما على طريق السبقِ، والتعاقبُ في الموقعِ لهما جائزٌ صحيح، وليس للمجرورِ منفصلٌ يُعاقبُ هذا المجرور الظاهر، حتى تقول: مررتُ بك وبزيد، وهذا غلامُك وغلامُ يزيد."[(٢)]

---

(١) – كتاب سيبويه: ٢/ ٣٨١

(٢) – شرح كتاب سيبويه – المؤلف: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ) – أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي – جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض – المملكة العربية السعودية – عام: ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م: ١/ ٦٥٤

وقد نسب كثير من النحويين للأخفش أنه يجيز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[١]، وذكر بعضهم أن الأخفش والكوفيين يستدلون على ذلك بالقراءة المنسوبة إلى ابن عباس والحسن البصري من قوله تعالى: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَام"[٢]، إذ رويت عنهم بجر الأرحام.

وإن عودا متأملا إلى معاني القرآن للأخفش ليفضي إلى غير ذلك تماما، فالأخفش حينما ذكر الآية في كتابه لم يجز هذا – كما روي عنه – وإنما ذكر ما يدل على أن هذا الوجه ليس جائزا في العربية، قال: " قال الله تعالى {وَالأَرْحَامَ} منصوبة أي: اتقوا الأَرْحام. وقال بعضهم {والأَرْحامِ} جرّ. والأوَّلُ أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور."[٣] فقوله: لأنك لا تجري الظاهر

(١) – ينظر مثلا توضيح المقاصد والمسالك: ٢/ ١٠٢٦، والمقاصد النحوية، المسمى شرح الشواهد الكبرى بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) – تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرين – دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م: ٤/ ١٦٤٨، و المقاصد الشافية (شرح ألفية ابن مالك للشاطبي): ٥ / ١٦٥، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٤٩٩، والتسهيل: ٣/ ٣٧٦، وشرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» – زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ) – تحقيق د:عبد الله الشلال – مكتبة الرشد، الرياض – الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م: ٢/ ٥١٥، وهمع الهوامع: ٣/ ٢٢١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢/ ١٨٣.

(٢) – سورة النساء: ١، والقراءة بجر الأرحام منسوبة لحمزة في البرهان للزركشي: ٤/١١٥، والنكت في إعراب القرآن للمجاشعي: ١٨٥، وإعراب القرآن للأصبهاني:٨٥، وقد جاء في شرح الكافية الشافية قول صاحبه: "وهي – أيضًا – قراءة ابن عباس، والحسن البصري، ومجاهد، وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيى بن وثاب، وأبي رزين" ينظر شرح الكافية الشافية:١/٦٤

(٣) – معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٤٣

على الضمير المجرور يدل على أن هذا غير جائز، وإنما ذكر القراءة، وتوقف عندها لعدِّهِ إياها لغة مسموعة، لا يقاس عليها، لا بِعَدِّها وافقت وجها من العربية.

ويجدر بالذكر أن هذه المسألة إحدى مسائل الخلاف التي ذكرها الأنباري أبو البركات في إنصافه، ثم هو لم يجعل للأخفش منها نصيبا، فقد جعل البصريين لا يجيزون العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وذكر أن الكوفيين يجيزون، ولم يجعل الأخفش ضمن الكوفيين، والأخفش بصري، ولو كان أجاز ذلك لنص الأنباري على أنه وافق الكوفيين(١)

وقد وجدت الفراء – وهو زعيم الكوفيين بعد الكسائي – لا يعتمد الجواز قولا واحدا؛ إذ هو يجيزه تارة ويرده أخرى، فمما يدل على عدم تجويزه له في السَّعة (في غير ضرورة الشعر) أنه يضعف قراءة الأعمش وحمزة، فيقول :"حَدَّثَنِي شَرِيكُ بْن عبد الله عن الأعمش عن إِبْرَاهِيم أنه خفض الأرحام، قال: هُوَ كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض، وقد كنى عَنْهُ...وإنما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه"(٢) فهو هنا لا يجيزه إلا في ضرورة الشعر، ثم إنه في موضع آخر من الكتاب نفسه يجيزه فيقول: " (قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ)(٣)، فموضع (ما) رفع، كأنه قَالَ: يفتيكم فيهنّ ما يتلى عليك، وإن شئت

(١) – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٧٩

(٢) – معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٢

(٣) – سورة النساء: ١٢٧

جعلت (ما) فِي موضع خفض: يفتيكم الله فيهنّ وما يتلى عليكم غيرهنّ"[١]؛ فقوله: في موضع خفض يعني بالعطف على الضمير المتصل بحرف الجر[٢].

ولربما كان ما بدا أولا عند الفراء من التضعيف لقراءة خفض الأرحام أثرا من آثار الأخفش والبصريين، وهو ما جعله ينص على أن هذا الإتباع لا يجوز إلا في الشعر.

وقد رجعت إلى الشواهد القرآنية التي أورد الأنباري وغيره أن المجيزين للعطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض اعتمدوها، واستشهدوا بها، فلم أجد عند الأخفش أية عبارة تدعو إلى توهم إجازة هذا العطف، أو خروجه عما كان عليه البصريون.

ووجدت ابن السراج في الأصول يروي عن الأخفش قوله:" تقول: حسبُكَ وعبداللهِ درهمان، على معنى يكفيك وعبدالله درهمانِ، فإن جررت فهو جائز وهو قبيح، وقبحه أنك لا تعطف ظاهرًا على مضمر مجرور"[٣].

وما رواه ابن السراج عن الأخفش يدل على أن مذهبه في هذه المسألة هو مذهب سيبويه، إذ هو يستقبح هذا، ويرد قبحه إلى أنك لا تعطف ظاهرا على مضمر

(١) - معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٩٠

(٢) - ولعل إجازة الفراء الجر في هذا الموضع ترجع إلى أن المجرور هنا (ما)، وهو اسم مبهم مبني، يشبه الضمير، بخلاف الاسم الظاهر مثل: (الأرحام)، فربما كان هذا الفرق هو ما جعله يجيز الجر هنا - في المبهم - ولا يجيزه في الاسم الظاهر الذي ليس بمبهم.

(٣) - الأصول في النحو - ابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) - المحقق: عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت: ٢ / ٣٦، ٣٧

مجرور، والتعبير بقبحه هو لفظ سيبويه أيضا؛ إذ يقول:" ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك مررت بك وزيد، وهذا أبوك وعمرو"(١)

والإجازة – على ما به من قبح – هي أيضا قول سيبويه، ومذهبه، فقد أجازه في الضرورة، فقال:" وقد يجوز في الشعر"(٢)، وذكر بعض الشواهد الشعرية التي عطف فيها على المضمر المجرور دون إعادة الجار، غير منكر لها، وغير متأول لها على حذف جار بعد حرف العطف، أو غير ذلك من التأويلات التي يمكن أن تخرج البيت من تحت ضابط عدم تكرار الجار.

ليس هناك من اختلاف بين رأي سيبويه ورأي الأخفش هنا، إلا أن يقال: إن الأخفش صرح بالجواز مع القبح في السعة – فيما رواه عنه ابن السراج – ، وسيبويه صرح بالقبح دون الجواز في السعة، وهو قول متكلف، ويرده شيئان:

الأول: أن سيبويه لم يصرح بالمنع، إذا أتى الشاهد العربي من ثقة، فقوله قبيح، غير منكر، إلا من جهة أن يقاس عليه.

والثاني: أن الأخفش لا يجيزه في التقعيد والقياس، بدليل قوله: "وقبحه أنك لا تعطف مظهرا على مضمر مجرور"، فالمنهجان هنا غير مختلفين.

ومما يؤكد أن إجازة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار لم تكن رأي الأخفش ما رواه أبو جعفر النحاس وغيره عن الأخفش في قوله تعالى: " تساءلون به والأرحام " من أنه كان يستحسن الوقف على (تساءلون به)، فيبنيه على التمام، وأن غيره كان يجعل تمامها عند (الأرحام)؛ وهو ما يعني أن الأخفش لا

(١) – كتاب سيبويه:٢/ ٣٨١

(٢) – نفسه: ٢/ ٣٨٢

يرى أنها واو عطف للأرحام على ما قبلها، وهذا الفهم يدعمه ما جاء في معاني القرآن من تقديره لفعْلٍ قبلها في النصب، إذ جعل التقدير (واتقوا الأرحام)؛ قال أبو جعفر: " وروى عن الحسن تساءلون به، تمام، وهو قول الأخفش، قال: تساءلون به هذا التمام، ثم قال والأرحام؛ أي: وعليكم الأرحام فَصِلُوها"(١)

وأرجح أن يكون النحاة الذين جعلوا الأخفش هنا موافقا للكوفيين في إجازة ذلك مطلقا قد اختلط عليهم الأمر لما رأوا كثيرا من المسائل الخلافية قد كان الأخفش فيها موافقا للكوفيين، فحملوا الرأي المنسوب للكوفيين على أنه رأي الأخفش، أو رأي الأخفش والكوفيين، بيْد أن ما ذكره الأخفش في معاني القرآن يرد هذه النسبة ويفندها، ويبين أنه لم يعدل عن رأيه الموافق رأي سيبويه في هذه المسألة.

وجملة القول: إن المصادر التي تنسب هذا الرأي للأخفش تبدأ من ابن مالك وشراح ألفيته، ولا أكاد أجد نسبة هذا الرأي للأخفش عند من تقدم على ابن مالك، والمسألة الخلافية هذه أوردها الأنباري في الإنصاف ناسبا الرأي إلى الكوفيين لا الأخفش.(٢)

(١) – القطع والائتناف – أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس – المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي – دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية – الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م:١٥٩

(٢) – ينظر في ذلك شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٣ / ٣٧٣ توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٢٦، وشرح الكافية الشافية:٦٢/١، وأوضح المسالك: ٣٥٣/٣، وهمع الهوامع: ٢٢١/٣ وغيرها من المصادر التي اتفقت في كلمتها على هذه النسبة، وتواترت عليها، ولا أكاد أجد هذه النسبة في المؤلفات النحوية المتقدمة، فكل من نسب هذا الرأي للأخفش آتٍ بعد ابن مالك، والأنباري ذكر المسألة في الإنصاف، ناسبا الرأي للكوفيين، ولم يقل إن الأخفش وافقهم، ينظر الإنصاف: ٢/ ٣٧٩

والذي أرجحه أن هذه النسبة سهو من الناسب الأول، ثم إن النسبة قد تتابعت نقلا من بعض النحويين عن بعض، وفيما يلي إجمال الأسباب التي ترجح هذا:

أولا: أن الأخفش ذكر في كتابه معاني القرآن قراءة الجر، وذكر ما يفيد عدم جواز تخريجها على العطف على الضمير.

ثانيًا: أن من نقلوا عن الأخفش من المتقدمين ذكروا قراءة الجر، كالمبرد، وابن السراج، ولو كان الأخفش يرى جواز الخفض للضمير دون إعادة للخافض لذكروا ذلك.

ثالثًا: ما ذكره أبو جعفر النحاس من أن الأخفش كان يبني على التمام عند قوله تعالى (تساءلون به)، وهو ما يتناقض مع عدِّه الواو حرف عطف؛ فضلا عن أن تكون لعطف الظاهر على المضمر دون تكرار الجار.

المحور الرابع: فيما يحتمل كونه عدولا، أو كونه خطأ في نسبة أحد الرأيين إليه

المسألة الأولى: القول باسمية (رُبَّ)

جاء في بعض نسخ الإنصاف للأنباري أن الكوفيين يجعلون (رُبَّ) اسما، والبصريين يجعلونها حرف جر، وذكر الأنباري في هذه المسألة أن الكوفيين حملوا (رُبَّ) على (كم)، لما وجدوا كل واحدة منهما تدل على العدد، وأنهم استدلوا على ذلك بأن (رُبَّ) تخالف حروف الجر في أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر تقع متوسطة، وأنها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في المعارف والنكرات، وأن النكرة التي تعمل فيها (رُبَّ) لا بد أن تكون موصوفة، وغيرها من حروف الجر يعمل في النكرات موصوفة كانت أو غير موصوفة، وأنه لا يجوز معها

إظهار الفعل الذي تتعلق به، بخلاف غيرها من الحروف الجارة، وأنه يدخلها الحذف، فتخفف الباء فيها[١]

وأبو البركات الأنباري عرض هذا الرأي وحججه، ينسبه إلى الكوفيين، ولم يجعل الأخفش طرفا في هذا الخلاف، غير أن بعض المصادر نسبت هذا الرأي للأخفش، وجعلته يقول باسمية (رُبَّ)؛ ومنها: شرح كافية ابن الحاجب للرضي[٢]، ومفتاح العلوم للسكاكي[٣] وخزانة الأدب للبغدادي[٤]، وغيرها.

والذي نجده في معاني القرآن للأخفش لا يرجح صحة نسبة هذا الرأي إليه، فقد جاء قوله عن (رُبَّ) في موضع واحد – إذ لم تأت رُبَّ في غيره في القرآن الكريم – وهو عند قوله تعالى: " رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِين"[٥]، قال الأخفش:" وأدخل مع "رُبَّ" (ما) ليتكلم بالفعل بعدها. وان شئت جعلت (ما) بمنزلة "شَيْءٍ" فكأنك قلت: "وَرُبَّ شَيْءٍ يَوَدُّ" أي: "رُبَّ وُدٍّ يَوَدُّهُ الذينَ كَفَرُوا""[٦].

وقول الأخفش هذا يجعلني أرجح أنه لم يعدل عن رأي سيبويه في (رُبَّ) عند تأليفه لمعاني القرآن، فقوله هنا هو نفسه ما قاله سيبويه في الكتاب، إذ يقول

(١) – ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٦٨٦

(٢) – ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٩٢

(٣) – مفتاح العلوم – السكاكي؛ أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية – ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م: ١٠٠

(٤) – ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الرابعة – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م:٩/٥٧٦

(٥) – سورة الحجر: ٢

(٦) – معاني القرآن للأخفش: ٢/٤١١

تحت الباب الذي أسماه: باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل: "ومن تلك الحروف ربما وقلما وأشباههما جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى رُبَّ يقول، ولا إلى قَلَّ يقول، فألحقوهما ما، وأخلصوهما للفعل"(١)

وسيبويه يجعل (رُبَّ) هنا مندرجة تحت الحروف، يُستدل على ذلك من عنوان الباب الذي اختاره، وجمع تحته هذه الأدوات، ومن أن سيبويه يعد رُبَّ من حروف الجر، ويجعلها تدخل على الأسماء، ولا تدخل على الأفعال إلا مع (ما)، وهو عينه ما جاء في معاني القرآن للأخفش.

ولو كان الأخفش قد عدل عن رأي سيبويه لما ذكر في المعاني ما ذكر، من أن (ما) جاءت ليُتَكَلَّم بالفعل بعد (رُبَّ)، ومن أنه يجوز أن تجعل (ما) المتصلة برُبَّ اسما، فتجعلها مجرورة، كما تكون كلمة (شيء) مجرورة إذا وقعت بعدها؛ إذ لو كان يعُدُّ (رُبَّ) اسما لما احتاج وقوع الفعل بعدها إلى تعليل، أو تقدير لاسمية (ما) المتصلة بها!

وبناء على ذلك فنحن أمام احتمالين؛ أولهما: أن تكون نسبة القول باسمية (رُبَّ) إلى الأخفش غير صحيحة، ساق إليها أن الرأي لبعض الكوفيين – كما ذكر الأنباري وغيره – ثم إن بعض من ذكر الخلاف جعل الأخفش موافقا لهم كما كان حال كثير من مسائل الخلاف بين المدرستين.

والاحتمال الثاني أن يكون الأخفش قد عدل عن رأيه الأول، الذي كان موافقا رأي سيبويه، وأن يكون ذلك العدول قد حدث بعد تأليفه معاني القرآن، فلم تظهر له آثار في المعاني، وبدا ما في المعاني موافقا ما في كتاب سيبويه.

(١) – كتاب سيبويه: ٣/ ١١٥

ولو صح الاحتمال الثاني فهذا يعني أن بعض الشواهد التي دعت إلى هذا العدول قد توافرت لدى الأخفش، ولم تكن موجودة في كتاب سيبويه، ومنها الشاهد الذي تقدم، وهو قول الشاعر:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ *** عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

فقد يكون أحد الكوفيين الذين رأوا اسميتها ذكر البيت أو نظائره للأخفش، فعدل عن رأيه الأول لما فيه من تكلف تقدير للمحذوف، إلا أن هذا كله لا يعدو كونه احتمالا يضعفه عدم وجود صدى لهذا الرأي في مؤلفات الأخفش التي بين أيدينا، وهي معاني القرآن، والقوافي، وكذا مؤلفات النحاة الأولين الذين نقلوا عن الأخفش مباشرة، ويزيده ضعفا أن أول من أورد هذا الخلاف وهو الأنباري أبو البركات لم يجعل الأخفش طرفا فيه، إذ نسب الرأي إلى الكوفيين فقط، كما أن من اطلع على كتاب الأوسط للأخفش حكى عنه أنه دوَّن فيه القول بحرفية (رُبَّ)، مع أنه جعلها بمنزلة (كم) في أن ما بعدهما يكون في موضع رفع بالابتداء في نحو (كم رجل عندك) ورب رجل عندك، وما بعده خبر، أو في موضع نصب على المفعول في نحو(كم رجل ضربت) و (رب رجل ضربت)، وهو مع هذا يقر بأن رب حرف وليست اسما، قال الأبذي:" فموضع المخفوض بها في الأول والثاني رفع

(١) – البيت من الكامل، لثابت بن كعب من قصيدة له يرثي يزيد بن المهلب بن أبي صفرة، والكوفيون يستشهدون به على اسمية (رب)، ويجعلون (عارُ) بعدها خبرا لها، والبصريون الذين أوردوا البيت –ومنهم المبرد – يجعلون قوله (عارُ) خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير (رب قتل هو عار)، ينظر المقتضب – المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) – المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب. – بيروت: ٣/ ٦٦

بالابتداء، وما بعده خبره، وهو في الثالثة مفعول لضربت، بمنزلة (كم) إلا أن (كم) اسم، ورُبَّ حرف، ونص على هذا أبو الحسن في كتابه الأوسط"[١].

وبناء عليه، فالقول بأن ثمة خطأ في نسبة القول باسمية (رب) إليه راجح على القول بأنه قد عدل إليه، وإن كان المرجوح احتمالا قائما، إذ ربما ذكره في نسخة أخرى من نسخ الأوسط، وقد تقدم القول بأن الكتاب قد نسخت منه نسخ عدة، ورجحنا قبل ذلك أن يكون العدول في بعض الآراء قد دُوِّنَ في بعض هذه النسخ دون بعض، وهذا ما يدعمه اختلاف روايات من اطلعوا على الأوسط، ورووا آراء صاحبه من خلاله.

المسألة الثانية: جواز توسط الحال بين المبتدأ والخبر:

نَسَبَ بعض النحويين إلى الأخفش أنه يجيز توسط الحال بين المبتدأ والخبر، إذا كان العامل في الحال ظرفًا، أو حرف جر، مسبوقًا باسم ما الحال له، كقولنا: محمد قائما في المدينة، فيجوز على مذهبه نصب قائما على الحال، وعلى أن يكون طرفا الإسناد (محمد) مبتدأ، و(في المدينة) شبه جملة خبرا.

وممن نسبوا إليه ذلك ابن الناظم في شرحه للألفية[٢]، وابن عقيل في

(١) - شرح الجزولية للأبذي من بداية باب حروف الخفض حتى نهاية باب حبذا – دراسة وتحقيق – رسالة ماجستير للباحث: سعيد الأسمري – كلية اللغة الربية – جامعة أم القرى – ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م: ٦٩

(٢) - ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك - بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) - المحقق: محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - الطبعة الأولى - ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م: ٢٤٠

المساعد[١]، وأبو حيان في التذييل والتكميل[٢]، ويذكر بعض من ينسب إليه هذا الرأي أنه يستشهد بقراءة من قرأ قوله تعالى:" وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةً لِذُكُورِنا"[٣]، وقوله تعالى: وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِه"[٤]، بنصب خالصة ومطويات على الحال.

ويرى الباحث أن نسبة هذا الرأي إلى الأخفش فيها نظر؛ فالأخفش لم يشر إلى هاتين القراءتين في المعاني، ولم يتكلم عن جواز النصب.[٥]

والذي تكلم عن جواز النصب، وقراءة النصب في الموضعين هو الفراء، قال:" ولو نصبت الخالص والخالصة عَلَى القطع، وجعلت خبر ما فِي اللام التي في قوله (لذكورنا)؛ كأنك قلت: ما فِي بطون هَذِه الأنعام لذكورنا خالصًا وخالصةً، كما قَالَ: "وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا"[٦] والنصبُ فِي هَذَا الموضع قليل، لا يكادونَ يقولون: عبد الله قائِمًا فيها، ولكنه قياس"[٧]

(١) – ينظر المساعد على تسهيل الفوائد – – بهاء الدين بن عقيل – المحقق: د. محمد كامل بركات – دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة – الطبعة الأولى – (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ):٢/ ٢

(٢) – ينظر التذييل والتكميل:٩ / ١١٧

(٣) – سورة الأنعام: ١٣٩، والقراءة بنصب (خالصة) منسوبة لقتادة، ينظر إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٩٩

(٤) – سورة الزمر: ٦٧ ، والقراءة بنصب مطويات قرأ بها عيسى بن عمر والجحدري، ينظر مثلا تفسير ابن عطية : ٤/ ٥٤١ ، والبحر المحيط: ٩ / ٢٢١ .

(٥) – ينظر معاني القرآن للأخفش: ٣١٤، ٤٩٦

(٦) – سورة النحل: ٥٢

(٧) – معاني القرآن للفراء:٣٥٨/١

وقال في موضع الآية الأخرى:" ومن قَالَ (مَطْوِيَّاتٍ) رفع السماوات بالباء التي فِي يمينه، كأنه قَالَ: والسموات فِي يمينه. وينصبُ المطويَّاتِ عَلَى الحال"[1]

فالرأي إذًا ثابت للفراء، وهو لا يثبت للأخفش إلا أن يكون هناك عدول، وهو ما يُفْهِمُه لفظ ابن عقيل في المساعد؛ إذ قال عندما ذكر هذا المذهب: "ذهب إليه الأخفش في أحد قوليه"[2]، وهو ما يعني أن له قولا آخر، وهو القول بعدم جواز هذا التقدم.

ولكن هذا العدول – على أي حال – ليس له آثار في مؤلفات الأخفش التي وصلتنا، ولو كان هذا العدول قبل تأليفه معاني القرآن لظهر في هذين الموضعين أو في غيرهما مما يقضي ظاهره بتقدم الحال على الخبر شبه الجملة العامل فيها، كما ظهر أثره في معاني القرآن للفراء، فهذا العدول إذًا لو صح فهو بعد تأليفه لمعاني القرآن، ولربما يكون الأخفش قد سطره في كتاب من كتبه المفقودة، كالأوسط، الذي اطلع عليه بعض النحاة، ورووا عنه، ونقلوا منه، وفُقِدَ فلم يصل إلينا منه إلا هذه النقول المتناثرة بين المؤلفات المختلفة، وقد اجتهدت في البحث في هذه النصوص المتناثرة التي نقلت عن الأوسط فلم أعثر فيها على شيء يدل على هذا التوجه من الأخفش.

(١) – نفسه: ٢/٤٢٥

(٢) – المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٢

الخـــــاتـــمـــــــة

الحمد لله أولًا وآخرًا، وصلاةً وسلامًا على رسوله الأمين، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد: فقد شُفِعَتْ كل مسألة من المسائل المذكورة في هذه الدراسة بنتائج توضح الرأي المعدول عنه والمعدول إليه، وسبب العدول، وتحديد زمنه –ما أمكن – إلى غير ذلك من النتائج الخاصة بالمسائل، وهو ما يغني عن التكرار هنا في الخاتمة، وسوف أذكر في هذا الموضع النتائج العامة التي خلص إليها البحث، وأُجْمِلُها فيما يلي:

أولًا: لم يكن الأخفش مولعًا بالخلاف، معجبا بالرأي، محبا لمخالفة سيبويه –كما تصور بعض الدراسات – وقد كانت حججه لا تمنعه من التسليم لرأي خصمه إذا بدا له منه قوة حجة، وصحة مذهب.

ثانيًا: من المسائل ما خالف فيه الأخفش سيبويه قبل موته، وقد ذكر البحث حجاجهما حول (ما) التعجبية، فمخالفة الأخفش سيبويه لم تكن كلها بعد موت سيبويه.

ثالثًا: الفترة التي أمضاها الأخفش في الكوفة بداية من رحلته إليها بعد مناظرة سيبويه والكسائي، أو – على الأحرى – بعد موت سيبويه، كانت فترة مناقشات، ومحاجات، وقد كان لكتاب سيبويه أثر كبير واضح فيها.

رابعًا: أثَّر فكر المعتزلة في الأخفش، فظهر ذلك في اعتراضه بعض الآراء النحوية التي أجمع عليها أكابر النحاة، وتفنيده أدلتهم فيها، وقوله بغيرها.

خامسًا: إن مراحل ترقٍّ علمية قد مرت بها عقلية الأخفش وفكره النحوي، على مستوى الشواهد والرواية والعلل ...إلخ كان لها أثرها في العدول عن كثير من آرائه النحوية الأولى.

سادسًا: لقد كان للمحاجات العلمية التي دارت بين علماء هذه الحقبة أثر جليٌّ في التكوين العلمي للأخفش، وهي – من ثَمَّ – لها أثر في عدوله عن بعض آرائه، وقد ذكر البحث طرفا من ذلك، مثل محاجته مع سيبويه حول (ما) التعجبية، وحجاجه مع المازني حول حكم العلم الذي على وزن أفعل من جهة الصرف والمنع.

سابعًا: بعض الآراء المنسوبة إلى الأخفش لا تصح نسبتها إليه، وقد أشار البحث إلى أن الخلط بين الأخفشين؛ الأوسط والأصغر أدى إلى نسبة بعض آراء الأخفش الصغير للأوسط، كما لاحظ البحث أن بعض الآراء التي لا تصح نسبتها للأخفش تبدأ نسبتها إليه من مرحلة ابن مالك، ثم يتناقلها عن ابن مالك شراح الألفية والتسهيل دون أن يكون لهذا الرأي المنسوب صدى في المؤلفات النحوية المتقدمة على ابن مالك.

ثامنًا: كثير من المسائل التي يعزى إلى الأخفش العدول عنها نجدها مقرَّرَة في كتابه معاني القرآن، وكثير مما يعزى إليه العدول إليه لا وجود له في هذا الكتاب، وهو ما يعني أن تأليفه معاني القرآن يسبق زمنيًّا عدوله عن كثير من آرائه النحوية.

تاسعًا: كتاب الأوسط للأخفش كتاب مفقود، اطَّلع عليه كثير من النحاة، ونقلوا عنه، وقد رجح البحث تعدد نسخ هذا الكتاب، واختلاف بعضها عن بعض في بعض المسائل التي حدث فيها عدول، وإنما خلص البحث إلى هذا عندما وجد كثيرا ممن اطلعوا على هذا الكتاب يختلفون عند إقرارهم تدوين بعض الآراء في النسخ التي في حوزتهم، وهو ما يرجح أن بعض النسخ قد خرجت من تحت سيطرة الأخفش حاملة رأيه الأول، وبعضها طاله التعديل والتغيير.

المراجع والمصادر

[١] أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب – ابن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ – المحقق: محمد الدالي – مؤسسة الرسالة.

[٢] ارتشاف الضرب من لسان العرب – أبو حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) – تحقيق د: رجب عثمان محمد – مراجعة د. رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجي – القاهرة.

[٣] الأصول في النحو – أبو بكر محمد بن السري؛ بن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) – المحقق: عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

[٤] إعراب القرآن – أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ) – علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم – منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

[٥] أمالي ابن الحاجب – ابن الحاجب (المتوفى: ٦٤٦هـ) – تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة – دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت – ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

[٦] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين – المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال

الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) – المكتبة العصرية – الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

[٧] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ٢٠١٤م=١٤٣٥هـ.

[٨] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) – المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

[٩] تاريخ العلماء النحويين – أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (المتوفى: ٤٤٢هـ) – تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو. – هجر للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة الثانية ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

[١٠] التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين – أبو البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ) – المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

[١١] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – أبو حيان الأندلسي – المحقق: د. حسن هنداوي – دار القلم – دار كنوز إشبيليا – الطبعة الأولى.

[١٢] التصريح بمضمون التوضيح – خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري؛ الوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

[١٣] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد – : محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (المتوفى: ٧٧٨ هـ) – تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرين – دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة: الأولى – ١٤٢٨ هـ.

[١٤] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي (المتوفى: ٧٤٩هـ) – تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي – الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

[١٥] الحدود في علم النحو – الأُبَّذِيُّ، شهاب الدين الأندلسي (المتوفى: ٨٦٠هـ) – المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

[١٦] خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – عبد القادر بن عمر البغدادي (المتوفى: ١٠٩٣هـ) – تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي، القاهرة – الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

[١٧] سلم الوصول إلى طبقات الفحول – حاجي خليفة (المتوفى ١٠٦٧ هـ) – المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط – مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا – ٢٠١٠ م.

[١٨] شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ) – حققه: محمود الأرناؤوط – خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط – دار ابن كثير، دمشق – بيروت – الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

[١٩] شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) – المحقق: محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

[٢٠] شرح الأشموني – علي بن محمد، نور الدين الأُشْمُوني (المتوفى: ٩٠٠هـ) – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

[٢١] شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة» – زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ – ٧٤٩ هـ) – تحقيق د: عبد الله الشلال – مكتبة الرشد، الرياض – الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

[٢٢] شرح تسهيل الفوائد – ابن مالك (المتوفى: ٦٧٢هـ) – المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون – هجر للطباعة والنشر الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

[٢٣] شرح الجزولية لأبي الحسن الأبذي من بداية باب حروف الخفض حتى نهاية باب حبذا – دراسة وتحقيق – رسالة ماجستير للباحث: سعيد الأسمري – كلية اللغة الربية – جامعة أم القرى – ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

[٢٤] شرح الجزولية لأبي الحسن علي بن محمد الأبذي المتوفى: ٦٨٠هـ من أول باب التنازع إلى نهاية مباحث منع الصرف، تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير – إعداد: حسن نفاع الحربي – جامعة أم القرى – كلية اللغة العربية ١٤٢٤ هـ.

[٢٥] شرح الرضي على الكافية – رضي الدين الأستراباذي (المتوفى:٦٨٨هـ) – تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ليبيا – الطبعة الثانية – ١٩٩٦م

[٢٦] شرح الكافية الشافية – جمال الدين بن مالك – تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي – جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة – الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

[٢٧] شرح كتاب سيبويه – أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (٢٩٦ – ٣٨٤ هـ) – أطروحة دكتوراه لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي – جامعة: الإمام محمد بن سعود الإسلامية – المملكة العربية السعودية – ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

[٢٨] شرح كتاب سيبويه – أبو سعيد السيرافي (المتوفى: ٣٦٨ هـ) – المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م.

[٢٩] شرح المفصل للزمخشري – يعيش بن علي بن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان –الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

[٣٠] القطع والائتناف – أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس – المحقق: د. عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي – دار عالم الكتب – المملكة العربية السعودية – الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

[٣١] الكافية في علم النحو – ابن الحاجب (توفي: ٦٤٦ هـ) – المحقق: د.صالح الشاعر – مكتبة الآداب – القاهرة – الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م.

[٣٢] كتاب سيبويه؛ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ) – تحقيق: عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

[٣٣] الكناش في فني النحو والصرف – أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي، صاحب حماة (المتوفى: ٧٣٢ هـ) – تحقيق د. رياض بن حسن الخوام – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ٢٠٠٠ م.

[٣٤] اللامات – عبد الرحمن بن إسحاق؛ الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) – المحقق د. مازن المبارك – دار الفكر – دمشق – الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

[٣٥] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – أبو محمد عبد الحق؛ ابن عطية الأندلسي (المتوفى: ٥٤٢هـ) – المحقق: عبد السلام عبد الشافي – دار الكتب العلمية – بيروت.

[٣٦] المدارس النحوية – د. شوقي ضيف (المتوفى: ١٤٢٦هـ) – دار المعارف – القاهرة – مصر.

[٣٧] المذكر والمؤنث – أبو بكر؛ ابن الأنباري (المتوفى: ٣٢٨ هـ) – المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة – مراجعة: د. رمضان عبد التواب – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – القاهرة – ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

[٣٨] المرتجل (في شرح الجمل) – ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ) – تحقيق: علي حيدر – دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

[٣٩] المساعد على تسهيل الفوائد – بهاء الدين بن عقيل – المحقق: د. محمد كامل بركات – دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة – الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥_هـ).

[٤٠] مشكل إعراب القرآن – أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى: ٤٣٧هـ) – المحقق: د. حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت – الطبعة: الثانية.

[٤١] معاني القرآن للأخفش – أبو الحسن؛ الأخفش الأوسط (المتوفى: ٢١٥هـ) – تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجي – القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

[٤٢] معاني القرآن – أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ) – المحقق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي – دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر – الطبعة الأولى.

[٤٣] معجم الأدباء – ياقوت الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ) – المحقق: إحسان عباس – دار الغرب الإسلامي – بيروت – الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

[٤٤] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) – المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله – دار الفكر – دمشق – الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

[٤٥] مفتاح العلوم – السكاكي (المتوفى: ٦٢٦هـ) . – دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان – الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

[٤٦] المفصل – الزمخشري (المتوفى: ٥٣٨هـ) – المحقق: د. علي بو ملحم – مكتبة الهلال – بيروت – الطبعة الأولى – ١٩٩٣.

[٤٧] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية – أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) – حقق الأجزاء: مجموعة من المحققين –

معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة – الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

[٤٨] المقاصد النحوية، المسمى شرح الشواهد الكبرى بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ) – تحقيق: د. علي محمد فاخر، وآخرين – دار السلام للطباعة والنشر – القاهرة – الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

[٤٩] المقتضب – المبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) – المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب. – بيروت.

[٥٠] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) – المحقق: عبد الحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – مصر.